اللاجئين

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

أصوات اللاجئين الفلسطينيين الشباب في أنحاء الشرق الأدنى:
المشاركة والتطلعات الاجتماعية والسياسية

فرانشيسكا ألبانيز وجلال الحسيني

ARDD
حزيران/يونيو
2020

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development

أصوات اللاجئين الفلسطينيين الشباب في أنحاء الشرق الأدنى:

المشاركة والتطلعات الاجتماعية والسياسية

فرانشيسكا ألبانيز

جلال الحسيني

حزيران/يونيو 2020

«فعليًا، لا يوجد من لا صوت له.

بل ثمة فقط من كُتم صوته عمدًا، أو من فُضّل تجاهله.»

أروندااتي روي

الفهرس

شكر وتقدير 4

الملخص التنفيذي 4

مقدمة 6

غايات الدراسة وأهدافها 6

نطاق الدراسة: لمحة عن المستجيبين 8

أهمية الدراسة (القيمة المضافة للمنشورات الموجودة) 8

بنية الدراسة 9

المنهجية 10

1. المشاركة المجتمعية للاجئين الفلسطينيين الشباب: البقاء على الهامش 11

2.1 تعدد القيود المفروضة على التعبئة الاجتماعية على مستوى كل من البلد المضيف والمخيم 13

1.2.1 الدولة المضيفة والمجتمع: مشاركة الشباب وتعبئتهم خارج المخيمات 13

1.2.2 البنية الاجتماعية والسياسية لمجتمعات المخيمات: فرصة تحولت إلى قيد 15

1.3 فرص الحراك الاجتماعي 16

1.3.1 الإعلام الاجتماعي كأداة إعلامية لتكوين العلاقات 16

1.3.2 المشاركة المجتمعية: التزام قديم العهد يتجدد في المخيمات 17

2. معنى' أن تكون فلسطينيًا' من منظور الشباب 19

2.1 معنى أن تكون فلسطينيًا بين الماضي والحاضر: سؤال انشقاق الهوية 19

2.2 التوعية والتعليم لدعم الشباب للتعايش بشكل أفضل مع هويتهم 21

3. تطلعات المستقبل: الآمال والمعضلات 22

3.1 العودة، مطالبة دائمة لتحقيق العدالة 22

3.2 في انتظار العودة أو الهجرة: حلول لتأمين حياة كريمة 24

3.3 المستقبل الآن: تمكين الشباب كحل مرحلي 25

4. الأولويات والتوصيات 27

الملحق 1 29

نظرة عامة على وضع وثائق اللاجئ الفلسطيني 29

الملحق 2 – جدول التوصيات 31

قائمة المراجع 33

شكر وتقدير

يُعرب الباحثان والمؤلفان الرئيسيان لهذه الدراسة، فرانشيسكا ألبانيز وجلال الحسيني، عن امتنانهما لعدد من المنظمات والأفراد الذين ساعدوا في جعل هذه الدراسة ممكنة.

من بين الأفراد والمنظمات الذين ساعدوا في تنظيم نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات، نقدم شكرًا خاصًا: لباسل الصوراني من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وعصام عدوان، مدير مشاريع في مشروع «لسنا أرقامًا»، في غزة، وبروفيسور جامعة الأزهر الدكتور خلدون سلمان الحن؛ وفي الضفة الغربية: عبد الله خرّوب من مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة، وبراح عودة ومريم علقم من مركز البرامج النسوية في مخيم قلنديا، ومحمود أبو سال من مجلس الشباب في مخيم الفوار، ورزق عتاونة من منظمة إصلاح؛ وفي لبنان: أبو مجاهد من مركز الأطفال والفتوة بشاتيلا في مخيم صبرا وشاتيلا؛ وفي الأردن: سوزان محارب، مديرة قسم العون القانوني في منظمة النهضة (أرض) بالتعاون مع جمعية الأمل الخيرية في مخيم البقعة، وحبق، وخالد الشكعة وسما غزة؛ وفي سوريا: مصعب ب.، وهو صديق قديم للمؤلفة فرانشيسكا ألبانيز ساعد في الوصول إلى لاجئين فلسطينيين من سوريا. هذا ونقدّر كثيرًا المساعدة اللوجستية المقدمة من كل من أسامة التميمي (جنوب الضفة الغربية) وجورج خضر (شمال الضفة الغربية) وطارق فقيه (لبنان).

كما يوجه المؤلفان جزيل الشكر لطاقم العمل في منظمة النهضة (أرض)، و د. ليكس تاكينبيرغ ونيكولاس موريس، و د. يوسف منصور على ملاحظاتهم المفيدة على المسودات الأولى من التقرير، بالإضافة إلى سكوت سمايلي على التدقيق والتنقيح.

وأخيرًا، ما كان لهذا التقرير أن يرى النور لولا العديد من اللاجئين واللاجئات الفلسطينيين الشباب الذين عهدوا لفريق البحث بأفكارهم وآمالهم خلال المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز؛ حيث يوجه لهم المؤلفان امتنانهما على مشاركتهم بوجهات نظرهم الصريحة حول الحاضر والمستقبل. كُتب هذا التقرير على أمل أن يساعد في تعزيز إيصال أصواتهم وتحفيز الجهات المعنية على خلق فرص فعالة للاستماع إلى مساهماتهم وتقديرها على النحو الذي تستحقه.

الملخص التنفيذي

لا يزال النقاش حول اللاجئين الفلسطينيين وأوضاعهم المعيشية ومستقبلهم المحتمل أمرًا حرجًا. هذا هو الحال في «الشرق الأدنى» حيث تُقيم أغلبية اللاجئين الفلسطينيين، وعلى المستوى الدولي في الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى، حيث ما زال النقاش مستمرًا في القضايا المتعلقة بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

تسلط الدراسة ضوءًا جديدًا على اللاجئين الفلسطينيين، بالتركيز على الفئة التي عادة ما تعاني من التهميش السياسي في مجتمعاتها: ألا وهي فئة الشباب اللاجئين، الذين تُعد تصوراتهم وتطلعاتهم مهمة وإن كانت مكتومة في كثير من الأحيان فيما يتعلق بوضعهم داخل مجتمعاتهم وفي المجتمعات المضيفة، وحول مستقبلهم كذلك.

وتركز الدراسة على الشباب الناشطين -أو أولئك الطامحين لأن يكونوا ناشطين- سياسيًا واجتماعيًا، بشكل رئيسي في المخيمات في كل من الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا. ومن خلال إشراك أكثر من مئة فلسطيني من الشباب والشابات (معظمهم من ذوي الخبرات الحالية أو السابقة في برامج العمل الاجتماعي أو الأنشطة التطوعية)، فقد حاولت الدراسة التقاط أصوات هؤلاء الشباب فيما يتعلق بالقضايا الهامة وذلك عبر نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات الفردية التي تجري وجهًا لوجه. وشملت هذه القضايا: وضعهم الاجتماعي والسياسي داخل مجتمعاتهم؛ و«نظام الحكم» الفلسطيني الأوسع والمجتمع المضيف بشكل عام؛ بالإضافة إلى التحديات والفرص التي تؤثر على حراكهم الاجتماعي والسياسي؛ ووعيهم السياسي كفلسطينيين وكلاجئين شباب (في المخيمات)؛ وكيف تتقاطع تلك العوامل مع تطلعاتهم وتؤثر عليها.

ويشكل الجيل الجديد من اللاجئين والذين بإمكانهم الإسهام بشكل كبير في مجتمعاتهم (الفلسطينية) ومجتمعاتهم المضيفة على حد سواء، استنادًا إلى الدراسة، مخزونًا استثنائيًا من المواهب ورأس المال البشري والأمل، إلا أن المسائل المتعلقة بالوضع القانوني والانقسام السياسي، والظروف الاقتصادية الصعبة وعدم كفاية الدعم السياسي كان لها تأثير سلبي على أمانهم ونظرتهم لأنفسهم.

وتوجد قيود مشددة على «مساحات العمل» المخصصة للشباب، فغالبًا ما يُستثنى الفلسطينيون من غير المواطنين في المجتمعات المضيفة من فرص المشاركة السياسية، إن وُجدت. أما داخل المجتمع الفلسطيني، فإن القيود المفروضة تؤثر في المقام الأول على «الجهاز السياسي» الفلسطيني، حيث تتيح الأحزاب والفصائل السياسية، التي يهيمن عليها كبار السن بشكل كبير، تمثيلًا وحراكًا محدودين أو معدومين للشباب، لاسيما من مخيمات اللاجئين. وتتضخم هذه القيود في المخيمات، حيث يقوض النظام الأبوي الاجتماعي الشامل مشاركة الشباب في الهيئات التي تنظم الحياة في المخيم (لجان المخيم مثلًا).

وبالرغم من هذه القيود، يدرك الشباب قدرة الوسائل البديلة على «إسماع صوتهم»؛ حيث تشكل منصات التواصل الاجتماعي أداة هامة للشباب للتعبير عن وجهات نظرهم عن المجتمع، بغض النظر عن القيود المفروضة من الحكومة وإدارة مواقع التواصل الاجتماعي على حد سواء. كما تشكل الخبرات في مجال العمل التطوعي وتمكين الشباب في المنظمات المجتمعية بديلًا هامًا يساعد في انخراط الشباب في قضايا المجتمع. وقد يساعد تعزيز الإدماج الاجتماعي الفعال في المجتمعات المضيفة على التخفيف من نظرة الشباب لأنفسهم على أنهم، ببساطة، «منبوذون» أو «غرباء غير مرغوب فيهم/غير مرحب بهم» أو «ينتمون لمكان آخر».

وتتصل نظرة الشباب السلبية لأنفسهم في بعض الأحيان بالطريقة التي يشعرون بها حيال هويتهم الفلسطينية والروايات المتضاربة التي قد تحملها هذه الهوية. و«كون المرء فلسطينيًا» يمثل للشباب القدرة على الصمود والثبات، ويعني بالنسبة لهم قضية يؤيدونها ويدافعون عنها. وفي الوقت ذاته، يعاني الشباب من الطريقة التي يُنظر بها إليهم ضمن مجتمعاتهم المضيفة وبشكل عام، ويشعرون بالوصمة المرتبطة بها. فهم عادة ما يعزونها إلى قلة الوعي والنقاش النقدي حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين، أي سؤال من هم بالتحديد ومن أين يأتون؟ ويشعر الشباب بالحاجة إلى تصحيح الصور النمطية الشائعة عنهم، ومعايشة هويتهم لا بوصفها «جرحًا يلتئم» بل كقاعدة صلبة للانطلاق منها نحو المستقبل كذلك.

وتحدد هذه الدراسة بعض التوجهات بين الشباب فيما يتعلق بالمستقبل. فمن ناحية، يوجد رابط عضوي بين تطلعات الأفراد والقضايا الجماعية المتعلقة بمستقبل فلسطين والشعب الفلسطيني (اللاجئين) بشكل عام. وكما هو الحال بالنسبة للأجيال السابقة، يبقى جيل الشباب اليوم دعاة مجاهرين بحق العودة، والذي يصفونه بأنه وجودي ومقدس ولا يجوز التنصل منه. ومن ناحية أخرى، فهم يظنون أنه لا يمكن تحقيق السعي من أجل حق العودة وحق تقرير المصير على حساب تمتعهم بحقوقهم الإنسانية الأساسية. كما أنهم يؤمنون، بأنه لا بد من الإبقاء على ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بل وتعزيز أنشطتها، حتى الوصول إلى تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وتشير هذه الدراسة إلى أن الشباب لا يرون مستقبلًا في بقائهم مهمشين وفقراء ومنبوذين وبلا جنسية، وفوق كل ذلك «محرومين من حق التمتع بحقوقهم الأساسية» في مجتمعاتهم (المضيفة). فهم يطالبون، في أثناء انتظار «عودتهم» إلى فلسطين»، بتمكينهم بشكل عام من خلال: بناء القدرات والتعليم الجيد والحصول على وظائف لائقة، وأخيرًا لا آخرًا، إتاحة انخراطهم في «الفضاء السياسي». ويُعد هذا التمكين حاسمًا لتحقيق تطلعاتهم وآمالهم، والتي يتم التعبير عنها بطرق مختلفة وحسب الواقع الذي يعيشون فيه: «العيش في حالة الانتماء إلى فلسطين» مع الإبقاء على «ولائهم للدولة» في الأردن؛ والحصول على «اعتراف» و«حقوق إنسانية» في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة مع «خدمة القضية (الفلسطينية) في كل مكان آخر» بما في ذلك الشتات، وفقًا لما قاله المستجيبون للدراسة من سوريا.

ويبقى من غير الواضح ما هي الفرص التي يمكن تقديمها للاجئين في السياق السياسي الراهن في فلسطين على وجه خاص والمنطقة بشكل عام. ومع ذلك، يبدو أن اللاجئين الفلسطينيين الشباب يتمتعون بالحماسة والقدرات الضرورية للمساعدة في تغيير السرد الفلسطيني وتحقيق العدالة التاريخية وذلك من خلال إعمال حقوق الإنسان الجماعية والفردية.

مقدمة

غايات الدراسة وأهدافها

تكمن الغاية الرئيسية من هذه الدراسة في جمع آراء اللاجئين الفلسطينيين الشباب عبر الشرق الأدنى وتقييمها، بحيث ينصب تركيزها في المقام الأول على وضع الشباب ضمن هياكل النفوذ والسلطة في مجتمعاتهم. ومما يجدر ذكره هنا؛ أولًا: مستوى اهتمام الشباب بالمبادرات المجتمعية ومشاركتهم فيها بوصفها أداة للتعبئة الاجتماعية والسياسية. وقد تأخذ هذه المشاركة شكلين: المباشرة من خلال الانخراط في أنشطة المؤسسات سواء المحلية أو الوطنية أو الدولية منها؛ وغير المباشرة من خلال اكتساب المهارات التعليمية والاجتماعية والحياتية التي من المرجح لها تعزيز قدراتهم على تحسين حياتهم، والتأثير على تنمية المجتمع الشاملة تاليًا. ثانيًا، تؤثر الطريقة التي يتصور بها الشباب مستقبلهم، بناء على تصوراتهم للتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على بيئتهم.

تتمحور هذه الدراسة حول مجموعة متشابكة من الأسئلة البحثية الرئيسية كالتالي:

1. ما هي تصورات اللاجئين الفلسطينيين الشباب فيما يتعلق بدوافع مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والسياسية في المجتمع، وعلى مستوى البلد المضيف والمستوى الفلسطيني العابر للحدود الوطنية؟ وما هي القنوات الرسمية أو غير الرسمية التي تجري المشاركة أو التعبئة من خلالها؟
2. كيف يُقيّم اللاجئون الفلسطينيون الشباب الفرص المقدمة لهم من الجهات المعنية المحلية والوطنية والدولية من أجل تعزيز تنميتهم البشرية؟ بكلمات أخرى، ما هي العمليات التي يعتقدون أنهم قادرون من خلالها على تحقيق إمكاناتهم الكاملة كأفراد وأعضاء في المجتمع؟
3. كيف ينظر الشباب الفلسطيني اللاجئ إلى المنظمات التي تدعي تمثيله، من لجان اللاجئين المسؤولة عن شؤون المخيمات إلى منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل يرون أنها تقدم فرصًا فعالة للشباب للمشاركة في عمليات صنع القرار؟
4. ماذا تعني مصطلحات مثل «فلسطين» و«حق العودة» بالنسبة للجيل الثالث والرابع من اللاجئين؟ كيف تتواجد هذه المفاهيم في حياة الشباب اليومية وكيف تؤثر على حياتهم وتطلعاتهم؟ وهل تتبنى الجهات المعنية، بمن فيها القيادة الفلسطينية وسلطات البلد المضيف والجهات الدولية الفاعلة خطابًا متصلًا بالشباب وتطلعاتهم؟
5. كيف يتصور اللاجئون الفلسطينيون الشباب مستقبلهم من حيث وضعهم وأحوالهم المعيشية؟ هل يرون أنفسهم يعيشون مستقبلًا: في البلد المضيف الحالي، أم في دولة فلسطين المستقبلية ضمن حدود ما قبل عام 1967 (أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)، أم في دولة الاحتلال الإسرائيلي الحالية أم في بلدان أخرى (في حال قرروا الهجرة إلى الخارج)؟

وتركز هذه الدراسة على اللاجئين الفلسطينيين الشباب الذين يعيشون في منطقة الشرق الأدنى حيث تعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا): أي في لبنان والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا[1]، وهم يتمتعون بوضع قانوني ومعاملة مختلفين، بما في ذلك ما يتعلق بتوفر فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية (انظر الملحق 1)[2]. وتتراوح هذه الأوضاع القانونية والمعاملة بين المواطنة والحقوق المكافئة في القانون لحقوق السكان الأصليين في الأردن؛ والمعاملة المشابهة لحد ما لتلك التي يتلقاها

1 نظرًا للوضع الأمني المستمر في سوريا، لم يتمكن فريق البحث من الوصول سوى إلى عدد محدود من المستجيبين، جميعهم يعيشون خارج سوريا.

2 تمتع الفلسطينيون في الشرق الأدنى، منذ نزوحيهم الرئيسيين في الشرق الأدنى عام 1948 و1967، بأوضاع ومعاملة متباينة تعتمد على عدد من العوامل (وقت الوصول، والمناخ السياسي السائد تجاههم، والوضع الاجتماعي الاقتصادي من أسرة وانتماءات سياسية أو دينية؛ والمواقف المتبدّلة تجاه القيادة الفلسطينية -انظر الملحق 1. للحصول على تقييم شامل عن الوضع (الأوضاع) القانوني للمهاجرين الفلسطينيين ومعاملتهم (بمن فيهم النازحين في عام 1967) عبر الشتات، انظر المهاجرون الفلسطينيين في القانون الدولي، الطبعة الثانية لفرانشيسكا ألبانيز وليكس تاكينبرغ، أيار/مايو 2020: Albanese, F. and Takkenberg, L., *Palestinian Refugees in International Law*, 2nd ed. Oxford University Press, May 2020

المجتمع الفلسطيني المضيف في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والمعاملة الفعلية المكافئة لمعاملة المواطنين الأصليين دون التمتع بالجنسية في سوريا ما قبل الحرب؛ ومعاملتهم أيضًا على أنهم مقيمون غرباء محرومون من العديد من الحقوق الأساسية في لبنان.

وبالرغم من هذه الاختلافات، يشترك الفلسطينيون جميعًا في سمات رئيسية، حيث لا يزال أولئك ممن لم يحصلوا على جنسية البلد التي يعيشون فيها (أي الأغلبية العظمى في منطقة الشرق الأدنى باستثناء معظم الفلسطينيين في الأردن) دون جنسية لغايات إنفاذ القانون الدولي[3]. كما أنهم يشتركون في عوامل هامة كهوية اللاجئ الفلسطيني المشتركة واستحقاقات «تسوية وضعهم بشكل نهائي» وفقًا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[4]. حيث يحق لمعظم اللاجئين من عام 1984، بمن فيهم الأحفاد، التسجيل (الطوعي) مع الأونروا بصفتهم «لاجئين فلسطينيين» بموجب معايير الأهلية المحددة[5]. وتحلل الدراسة، أولًا وقبل النظر في خصوصيات البلد المضيف، القواسم المشتركة بين الشباب اللاجئين عبر الحدود وتأثيرها على المشاركة.

ونظرًا لوضع اللاجئين الفلسطينيين الممتد، يُنظر إليهم ولقضيتهم غالبًا على أنهم «مشكلة لا حل لها» ستظل تثقل كاهل الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي للدول المضيفة. ويبقى أن نرى كيفية تأثير العوامل المتباينة والمشتركة، ضمن سياق سياسي متضارب وشديد التقلب، على وضع المهاجرين الفلسطينيين في أنحاء المجتمعات العربية المضيفة وداخلها. هل يشهد الوقت الراهن ظهور جيل جديد من اللاجئين ممن يُحتمل أن يتولوا زمام المبادرة من حيث إحياء طموحات الفلسطينيين في حق تقرير المصير على المستويين الفردي والجماعي؟ أم أن الجيل الحالي من اللاجئين حريص على الانخراط في «حملة حقوقية» على نطاق أوسع والتي تطالب أيضًا، من دون تقويض المطالب العادلة في فلسطين ولأجلها، بـ «الاعتراف بكافة الحقوق» في البلدان المضيفة في المنطقة وخارجها؟

على الرغم من تركيز الدراسة على السياسة، إلا أنها ليست ذات توجه أيديولوجي أو ارتباط بأي حل سياسي معين، بل تهدف إلى إعطاء صورة عن الإمكانات الهائلة التي تحملها أفكار الشباب ومعتقداتهم وتوقهم ليكونوا عناصر فاعلة في صنع مصيرهم ومجتمعهم وإبرازها. وقد عانت هذه الإمكانات من التجاهل حتى الآن، مما أدى إلى الحد بشكل كبير من فرص الشباب للتأثير على النقاشات المتعلقة بحاضرهم أو مستقبلهم.

وتبني الدراسة على آراء اللاجئين الشباب حول وضعهم الراهن وتطلعاتهم والدور الذي يمكن أن يلعبوه في عمليات صنع القرار فيما يتعلق بالقضايا محل الاهتمام. وتتراوح المسائل الرئيسية بين الإدارة اليومية لمخيمات اللاجئين، على سبيل المثال، إلى إيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك معنى «عودة الفلسطينيين»، بعد مرور أكثر من 70 عامًا على نزوح الجيل الأول من اللاجئين عام 1948. وقد تُقدم هذه الأصوات توجيهات مبتكرة للحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظماتها التأسيسية، والدول المضيفة والجهات المعنية الخارجية، بما في ذلك الأونروا ووكالات التعاون الدولي[6].

---

3 يحدث هذا في الأراضي الفلسطينية المحتلة أولًا وقبل كل شيء بسبب الاحتلال الإسرائيلي المستمر الذي يمنع الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير «كشعب» ومن إعمال الدولة الفلسطينية بالكامل. ولحماية «جنسية» الفلسطينيين وحقهم في العودة، فقد رفضت معظم الدول العربية المضيفة، بما فيها لبنان وسوريا، منحهم جنسيتها (التمييز الإيجابي).

4 على سبيل المثال، انظر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 لعام 1948، و302 لعام 1949، و2252 لعام 1967، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 237 لعام 1967. انظر أيضًا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، المادة 1د: Convention on the Status of Refugees, Article 1D. أيضًا، انظر إرشادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الحماية الدولية رقم 13: قابلية تطبيق المادة 1د لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين على اللاجئين الفلسطينيين، كانون الأول/ديسمبر 2017 : « UNHCR, Guidelines on International Protection No. 13: Applicability of Article 1D of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees to Palestinian Refugees, December 2017, HCR/GIP/16/12, para. 9".

5 تُعرّف الأونروا في الوقت الراهن «اللاجئين الفلسطينيين (المسجلين لديها) بأنهم «أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين 1 حزيران/يونيو 1946 وحتى 15 أيار/مايو 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948.»؛ انظر https://www.unrwa.org/palestine-refugees. ولم يجرِ تسجيل اللاجئين من دون عام 1948 والذين نزحوا إلى الأردن في 1967 (المواطنون الأصليون من الضفة الغربية وقطاع غزة) مع الأونروا برغم أن بعضهم استفاد (ولا يزال يستفيد) من خدماتها.

6 سُينظر أيضًا في دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). توفر الأونروا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حماية تكميلية للاجئين الفلسطينيين: فالأونروا مسؤولة عنهم ضمن مجالات عملها بينما تكون المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عندما يكون اللاجئون خارج نطاق عمل الأونروا وبحاجة إلى الحماية الدولية (انظر رقم 4 أعلاه).

نطاق الدراسة: لمحة عن المستجيبين

تركز الدراسة على المشاركة الاجتماعية والسياسية للاجئين الشباب وطرقها وأهدافها، وهي تُعنى بشكل رئيسي بفئة محددة من الشباب ألا وهي فئة المنخرطين فعليًا في الأنشطة المجتمعية (الاجتماعية، والثقافية، والبيئية، وأنشطة بناء القدرات)، إما كمشاركين في المنظمات المجتمعية أو كمبادرين مستقلين بإنشاء مثل هذه الأنشطة، إذ أن العديد منهم طلابٌ في المرحلة الثانوية العليا والجامعية أو أصحاب مهن يحملون تقديرًا واضحًا نسبيًا للوضع الراهن لمجتمعهم المحلي ونقاط قوته وضعفه ورغبتهم بإصلاحه. ولا تشمل هذه العينة فئات اللاجئين الفلسطينيين الشباب بأكملها: بل تمنح صوتًا للمثقفين من الشباب الذين كوّنوا رؤية واضحة عن تطور مجتمعهم وفلسطين ككل مع استعدادهم لمشاركتها مع «العالم الخارجي».

وتضع الدراسة، في المقام الأول، لا على سبيل الحصر، في اعتبارها الشباب المقيمين في موقع جغرافي محدد: أي اللاجئين الذين يعيشون في أيّ من المخيمات الـ 58 المنتشرة في أنحاء الشرق الأدنى أو الأحياء المتاخمة لها. أنشئت مخيمات اللاجئين في أعقاب الصراع العربي-الإسرائيلي عام 1948 كمساحات إنسانية تهدف إلى تأمين السكن المؤقت والخدمات الأساسية لأولئك اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يتمكنوا من الاندماج في النسيج الاقتصادي للبلدان المضيفة، إلا أنها باتت محيطًا حضريًا مستقرًا ورمزًا لصمود اللاجئين الفلسطينيين ومقاومتهم[7]. كما يمكن اعتبارها مساحات تُنظم أنشطة اللاجئين المجتمعية فيها من خلال لجان المخيم (المشار إليها غالبًا بـ «اللجان الشعبية» في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، و«لجان خدمات المخيم» في الأردن)، ومراكز رعاية للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقات والفصائل الفلسطينية، ما عدا الأردن. لهذا، وبالرغم من أنها تشكل فقط أقل من ثلث تعداد اللاجئين المسجلين لدى الأونروا[8]، إلا أنها تظل، كما يشير المؤلف[9]، نقطة هوية رئيسية في مشهد الشتات الفلسطيني المجزأ، مما يعني مكانًا مميزًا لتحليل جهود تعبئة اللاجئين.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لم تستطع الوصول في سوريا إلا لعدد محدود من شباب المخيمات ممن أُجبروا على مغادرة البلاد بين عامي 2014 و2016 خوفًا من الاضطهاد، حيث كانوا جميعهم من الناشطين سياسيًا خلال الثورة. وقد أُستخدمت المعلومات التي قدموها لغايات فهم التحديات/الفرص السياسية الهيكلية التي تشكّل معالم المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب، والقضايا المرتبطة بالهوية، وتطلعات المستقبل في سوريا، إلا أن هذه المعلومات لا تسمح بإجراء تقييم للوضع الاجتماعي السياسي الراهن للاجئين الفلسطينيين الشباب في البلاد.

أهمية الدراسة (القيمة المضافة للمنشورات الموجودة)

ليست هذه الدراسة الأولى فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين الشباب في الشرق الأدنى، فقد تناولت دراسات سابقة -كانت تركز بشكل عام على بلد مضيف محدد واحد- عددًا من القضايا الرئيسية التي تبحثها هذه الدراسة وتبني عليها على مستوى إقليمي. فعلى سبيل المثال، بالرغم من أن اللاجئين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عامًا يشكلون ثلث تعداد اللاجئين (صندوق الأمم المتحدة للسكان «UNFPA»: 2007، IUED/UCL 2005)، إلا أنهم يعتبرون من الفئات المهمشة والمحرومة من حقوقها مع تعرضهم -غالبًا- للإحباط داخل المجتمع الفلسطيني (المنفي) والمجتمعات المضيفة على حد سواء. وتشير المؤلفات والأبحاث إلى أن هؤلاء الشباب هم الأمل نحو المستقبل؛ وفي ذات الوقت، عناصر فاعلة مؤثرة في أجندات صناعة القرار (Chatty 2012, Salih 2018)، مع معاناتهم في بعض البلدان من اندماج اجتماعي ومهني محدودين (UNICEF 2010, Sweidan 2016)، ومن انعدام الفضاء السياسي أو محدوديته، وتعرضهم للوصم الاجتماعي من المجتمع المضيف، مما يزيد من تعقيد واقع الحياة في المخيمات (Wilson & Tienda 2002, Al-Masri*et al.*: 2014 Chatty 2002, NRC 2016, Kuhnt et). ويفرض خطرًا حقيقيًا من حيث خلق «أجيال ضائعة»

7 مشهد الأمل واليأس: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين لجانيت بيتيت، فيلادلفيا، مطبعة جامعة بنلسفانيا، 2005.

8 يمثل هذا 28% مع اختلافات إقليمية كبيرة، من 17% في الأردن (412 ألف شخص) إلى 51% في لبنان (211 ألف شخص): انظر الأونروا بالأرقام -*2018–2019*، https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_eng_sep_2019_final.pdf.

9 الحركة الوطنية الفلسطينية: الأصل والبنية لبيكودو: Picaudou, N., Le mouvement national palestinien: genèse et structure, Paris, L'Harmattan, 1989

مع بقاء الشباب عُرضة للعنف الاجتماعي أو التطرف السياسي (Allan et al 2005, Interpeace-Mustakbalna: 2017, al: 2017 Wagner, Glick et al: 2018)، أو تركهم دون بدائل باستثناء مغادرة البلدان العربية للأبد (المجلس النرويجي للاجئين NRC: 2016). ويأتي كل ما سبق على الرغم من حرصهم على لعب دور فاعل في صياغة مستقبلهم، بما في ذلك في المجتمعات المضيفة (المجلس النرويجي للاجئين: 2016؛ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 2016)، والابتعاد عن نموذج «الكفاح المسلح» التقليدي الذي تبناه آباؤهم (Achilli 2012, Sunaina: 2013).

في ظل هذه الخلفية، تكمن أهمية هذه الدراسة أولًا، في طابعها الإقليمي العابر للحدود الوطنية. فهي تسعى لاختبار «الصلاحية الإقليمية» لبعض الحجج القائمة على البلدان المضيفة (في المجالات) المذكورة أعلاه، بينما تحدد أوجه الشبه والاختلاف بين اللاجئين الشباب الذين يعيشون في البلدان (المجتمعات) المضيفة المختلفة في ظل أوضاع قانونية واجتماعية واقتصادية متباينة.

هذا وتذهب هذه الدراسة لأبعد من القضايا التي يجرى تناولها بشكل عام كالتربية النفسية الاجتماعية للشباب، والمسائل المتعلقة بالتوظيف أو الصحة أو الأمن. فهي تتطرق إلى المسائل التي حظيت بتغطية بسيطة من حيث إمكانية مشاركة اللاجئين الفلسطينيين الشباب في الأشكال القائمة من الحكم والتأثير فيها على المستويين المحلي، والمستوى الوطني عبر الحدود الوطنية، بالإضافة إلى إعادة تفسير حقوقهم الجماعية في ظل الوضع الراهن. وبهذا، تُلقي الدراسة الضوء على الترابط غير المستكشف بين الهياكل السياسية والفرص والهوية من حيث صفتهم الفلسطينية، وكونهم أفرادًا في البلدان التي يسكنون فيها كمواطنين، و/أو مقيمين قانونيين، أو مؤقتين.

وتتناول هذه الدراسة، من خلال إجراء نقاشات حول التطلعات للمستقبل والسيناريوهات المحتملة، الكيفية التي يرى الشباب فرصهم «كفلسطينيين» يتمتعون بحق تقرير المصير و«كلاجئين» يتمتعون بحق العودة، بالإضافة إلى حق بناء حاضرهم ومستقبلهم وفقًا لحقوقهم الإنسانية. يؤدي هذا أيضًا إلى اكتشاف التوجهات الناشئة الجديدة بين الشباب فيما يتعلق بالروابط بين مختلف الهجرات والحفاظ على حقوق اللاجئين الثابتة غير القابلة للتصرف.

ومن خلال التركيز على العامل الاجتماعي السياسي، يمكن الاسترشاد بالدراسة في وضع إستراتيجيات تستهدف تمكين اللاجئين الفلسطينيين الشباب كجزء من مجتمعهم في المنفى بجانب تجديد الخطاب الفلسطيني السياسي.

بنية الدراسة

يتألف هذا التقرير من أربعة أقسام صممت للاستجابة لقضايا البحث الموضحة أعلاه:

- يمثل القسم الأول وضع المشاركة المجتمعية للشباب في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة من حيث الفرص والقيود والطرق البديلة للدفاع عن حقوقهم واهتماماتهم. ومن بين القضايا الرئيسية هنا، تأتي العلاقة بين الشاب الفلسطيني اللاجئ والمنظمات المحلية والدولية العاملة في المخيمات بصفة سياسية و/أو إنسانية، ومدى شمول تلك المنظمات واستيعابها لمشاركة الشباب في عمليات صنع القرار.
- يتناول القسم الثاني فكرة الهوية الفلسطينية ومعنى «أن تكون فلسطينيًا» بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من الجيل الثالث أو الرابع، «العالقين» ما بين نكبة عام 1948 التي ما زالت تُحدّدهم، والمستقبل وما يُقدمه لهم من فرص تبدو محدودة. ويبحث القسم الثاني باختصار كيفية تأثير بعض القضايا التي جرى نقاشها في القسم الأول على تصورات الشباب عن ذاتهم ضمن سياقات ومجتمعات مختلفة.
- ينظر القسم الثالث في تطلعات اللاجئين الشباب لمستقبلهم استنادًا إلى عوامل عدة، بما في ذلك آمالهم بالعودة إلى وطنهم والحصول على ظروف معيشية أفضل إما في بلدهم المضيف أو في الخارج. ويجري تحليل هذه التطلعات عبر منظور مطالب اللاجئين التقليدية المتمثلة بالاعتراف بهم وتنفيذ «حق عودتهم إلى فلسطين» وتمثيلهم لما تعنيه «فلسطين» لهم اليوم.
- يقدم القسم الرابع، بناء على ما تقدم، توصيات للجهات المعنية المحلية والدولية الرئيسية والمدافعة عن حقوق «الفلسطينيين» بحيث ترافق هذه التوصيات التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين الشباب وذلك من خلال مساعدتهم على إيجاد الفضاء والفرص التي تؤثر على مصيرهم كأفراد وكجزء من مجتمعهم كذلك، وعلى مصير شعبهم بشكل عام.

المنهجية

جرت الدراسة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020، بحيث شملت العمل الميداني في كل الأردن ولبنان والضفة الغربية، بالإضافة إلى مكالمات عبر سكايب «Skype» مع لاجئين من غزة وسوريا. ومن أجل تحليل مشاركة اللاجئين الفلسطينيين الشباب في مجتمعهم، ومشاركة اللاجئين الفلسطينيين في أنحاء الشرق الأدنى على نطاق أوسع، فقد استخدمت الدراسة أدوات جمع البيانات المختلفة مثل: المراجعة المكتبية، ونقاشات مجموعات التركيز، والمقابلات غير المنتظمة، وقد سمحت نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات بالتواصل مع 102 شابًا وشابة.

المراجعة المكتبية

شملت المراجعة المكتبية بشكل أساسي المؤلفات المتاحة من إنتاج عدد من الأكاديميين (انظر أعلاه)، بالإضافة إلى دراسات أجرتها منظمات حكومية ودولية عن وضع اللاجئين الفلسطينيين الشباب، كما أخذت بعين الاعتبار المؤلفات المرتبطة بالمبادرات التي أطلقتها المؤسسات الدولية والمحلية من أجل تحسين الظروف المعيشية للشباب وأسباب رزقهم.

نقاشات مجموعات التركيز

أجرت الدراسة 16 نقاشًا من مجموعات التركيز، بما مجموعه 91 شابًا وشابة في مجموعات تكونت من 5 إلى 12 مشاركًا ومشاركة (تتراوح أعمارهم بين 16 و32 عامًا) من كلا الجنسين[10]، بشكل أساسي، دون حصر، داخل مجتمعات المخيم. وقد سُمح، في بعض الأحيان، للمشاركين من اللاجئين الأكبر سنًا، ممن بمقدورهم دعم روايات الشباب بخلفيات تاريخية مفيدة، بالانضمام إلى النقاشات. وكان معظم المستجيبين من فئة الشباب من المنخرطين في الأنشطة الاجتماعية أو الناشطين سياسيًا، والذين حددتهم المؤسسات غير الربحية العاملة في مجال حقوق الإنسان أو التمكين الاجتماعي والسياسي بناء على طلب منظمة النهضة (أرض) وشركائها بالإضافة لفريق البحث، وقد جرت نقاشات مجموعات التركيز على النحو الآتي:

- أربعة في الأردن (أجريت في عمان مع لاجئين من الضفة الغربية ولاجئين قدموا من غزة؛ ومخيم البقعة؛ ومخيم الزرقاء؛ وسكان مخيم «غزة» في جرش)[11]؛
- خمسة في الضفة الغربية (أجريت في مخيم بلاطة، ومخيم قلنديا، ومخيم العرّوب، ومخيم الفوار، ومستوطنة بدوية قرب بيت لحم)؛
- ثلاثة في لبنان، نظرًا للوضع السياسي المتقلب في الوقت الذي جرى فيه هذا العمل الميداني (في كانون الأول/ديسمبر 2019)، والحاجة إلى تصاريح أمنية للدخول للمخيمات في شمال البلاد وجنوبها، فقد عُقدت نقاشات مجموعات التركيز الثلاثة جميعها في منطقة بيروت: أي في مدينة بيروت، وفي كل من مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة؛
- عُقدت أربعة نقاشات مجموعات تركيز عبر مكالمات سكايب مع لاجئين فلسطينيين في قطاع غزة من بيت لاهيا، ومخيم خان يونس، ومخيم النصيرات، ومخيم رفح، ومخيم جباليا، ومخيم خان يونس، ومخيمي البريج ودير البلح. كما شملت نقاشات مجموعات التركيز هذه اللاجئين الذي يقطنون خارج المخيمات؛ كمدينة غزة على سبيل المثال.

ونظرًا للوضع الصعب السائد في سوريا، فلم تُنظّم أي نقاشات مجموعات تركيز في البلد، بل جرى جمع المعلومات ذات الصلة عبر مقابلات شبه منظمة مع فلسطينيين من سوريا (انظر أدناه).

10 ما عدا مخيمي برج البراجنة (لبنان) والزرقاء (الأردن) حيث شارك منهما ذكور فقط.

11 يشار عادة إلى الأشخاص الذين نزحوا من قطاع غزة إلى الأردن عام 1967 وعاشوا في الأردن منذ ذلك الحين (بمن فيهم المنحدرون منهم/أحفادهم) بـ«اللاجئين القادمين من غزة» (انظر إلى القسم 1.1 أدناه).

المقابلات شبه المنظمة

أُجريت مقابلات شبه منظمة مع 11 شابًا وشابة رئيسيين وناشطين تحديدًا في المجال الاجتماعي السياسي، بمن فيهم «رياديون» اجتماعيون/سياسيون، وذلك لاستكمال المعلومات التي جُمعت خلال نقاشات مجموعات التركيز. وشملت هذه أربع مقابلات في الأردن، واثنتين في لبنان وخمس من سوريا (لاجئان يعيشان حاليًا في هولندا، وواحد في ألمانيا وآخر في الولايات المتحدة الأميركية وواحد في كندا).

1. المشاركة المجتمعية للاجئين الفلسطينيين الشباب: البقاء على الهامش

النتائج الرئيسية

(1) يعمل الشباب ضمن «مساحة سياسية» غير محددة/ مقيّدة في المخيمات والمجتمعات المضيفة بشكل عام

(2) يشعر الشباب بأنهم «مدفوعون» للتعبئة والانخراط سياسيًا و/أو اجتماعيًا، وغالبًا ما يأتي ذلك كرد فعل على تعرضهم للتهميش والتمييز ضدهم، والحرمان من حقوقهم

(3) تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أدوات كفؤة للمشاركة الاجتماعية بالرغم من جهود الرقابة والسيطرة التي يبذلها مديرو هذه الوسائل (فيسبوك على سبيل المثال)، والسلطات المضيفة

(4) توفر أنشطة تمكين الشباب والخبرات «التطوعية» في المنظمات المجتمعية طرقًا هامة (وبديلة) للمشاركة في الشؤون المجتمعية، بغض النظر عن القيود المفروضة على هذه المبادرات

نظرة عامة على البنية الاجتماعية والسياسية لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين

شهدت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها الأولى تغييرات كبيرة. فقد استبدلت الخيم بالطين والطوب والزنك بالتدريج، وبالملاجئ الخرسانية لاحقًا، مع دمج معظم المخيمات تدريجيًا بالبنية الحضرية للبلدات المجاورة، حتى أصبح العديد منها مراكز تجارية هامة (مثل مخيم الوحدات الذي يقع جنوبي عمان). إلا أن الملاجئ حافظت مع ذلك على تسميتها الأولى كـ «ملجأ/مأوى» دون أن تسمى «بيتًا أو دارًا»، وذلك للتأكيد على طبيعتها المؤقتة في انتظار عودة اللاجئين إلى بيوتهم أو بيوت أسلافهم. وعلى المنوال ذاته، فما تزال المخيمات تسمى «مخيمًا» (وهو اللفظ المأخوذ من كلمة خيمة بالعربية)[12]. ومنذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شهدت الكثير من المخيمات في الأردن والضفة الغربية تحسينات هامة في البنى التحتية من حيث إمدادات المياه، والمجارير وشبكات الصرف الصحي، والطرقات وممرات المشاة، وإضاءة الشوارع، والجدران الاستنادية. إلا أن القيود المفروضة على تنظيمها الحضري (كالقيود على توسيع المخيمات على سبيل المثال)، وارتفاع معدلات الفقر والعلل الاجتماعية المرتبطة بها، والنضال السياسي والعنف غير المنظم (لاسيما في لبنان)، ما تزال جميعها تعكس صورة متناقضة عن ماهية الوضع باعتبار المخيمات «جيوب فقر» مهمشة ورموزًا لمقاومة الفلسطينيين للاندماج، ريثما يجري إنفاذ حق العودة في الوقت ذاته[13].

12 إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن: بين منطقيات الاندماج والإقصاء لجلال الحسيني (2011): Al Husseini, J., (2011), *The management of the Palestinian refugee camps in Jordan: between logics of integration and exclusion*, Beirut, Presses de l'Ifpo.

13 للحصول على نظرة عامة حديثة عن الوضع في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، انظر: المعونة الأميركية للاجئين في الشرق الأدنى (ANERA) ما هي أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؟ 5 أيلول *2019*: https://www.anera.org/blog/what-are-palestinian-refugee-camp-conditions-like/ ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ما بعد عام *1990*: معضلات النجاة والعودة إلى فلسطين لرامي سقلاوي: Siklawi, R., "The Palestinian Refugee Camps in Lebanon Post 1990: Dilemmas of Survival and Return to Palestine", Arab Studies Quarterly, Vol. 41, No. 1 (Winter 2019), pp. 78-94

لقد ساهمت الأهمية الخاصة التي تُعزى للمخيمات في تجربة اللاجئين الفلسطينيين وتلك الموجهة للبلد المضيف في إضفاء بعد سياسي على أي نشاط يجري في المخيم، بدءًا من تحسين البنية التحتية المادية[14] إلى أي نوع من الأنشطة الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، غالبًا ما يصاب الزوار بالدهشة بسبب العدد الكبير من المنظمات المجتمعية في المخيمات. وتشمل هذه:

- اللجان الشعبية/الخدمية في المخيم: التي تكمن مهمتها في تنفيذ المشاريع المجتمعية في المخيم و/أو الإشراف على تنفيذها. كما أنها مسؤولة عن تمثيل مطالب اللاجئين أمام الجهات المعنية الرئيسية الحكومية والدولية مثل الأونروا وغيرها من الوكالات التنموية والإنسانية الدولية. ويجري انتخاب أعضاء هذه اللجان من قبل أفراد المجتمع (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وتعيينهم من الحكومة (الأردن) أو من الفصائل السياسية داخل المخيمات (لبنان)، ويُنظر إليهم بشكل عام على أنهم الممثلون المحليون لمجتمع اللاجئين في المخيمات والنقطة المحورية لأي تدخل ما.
- منظمات الرعاية المجتمعية التي أسستها الأونروا في بداية الخمسينيات من القرن الماضي من أجل تعزيز المعنويات والاكتفاء الذاتي للاجئين غير الناشطين اقتصاديًا (وللأشخاص ذوي الإعاقات من بداية الستينيات من القرن المنصرم) عبر توفير أنشطة ترفيهية، وأعمال حرفية، وأعمال «المساعدة الذاتية» المجتمعية في المخيم[15]. وفي حين وفرت مراكز الأنشطة الشبابية (والتي تعرف أيضًا بـ«أندية الشباب») أنشطة ترفيهية ورياضية للشباب الذكور بشكل أساسي، فقد عززت مراكز الأنشطة النسوية أعمال الخياطة والتطريز والطهي للشابات الأمر الذي ساعدهن أيضًا على إدرار الدخل. وقد تطورت أنشطة هذه المراكز، والتي غالبًا ما استقلت ذاتيًا عن الأونروا[16]، وفقًا لاحتياجات المجتمع، بحيث باتت توفر الآن أيضًا في مراكز البرامج النسوية على سبيل المثال، برامج التثقيف الصحي ومحو الأمية القانوني، وتعلم تكنولوجيا المعلومات، والمهارات الحياتية واللياقة إضافة إلى مشاريع مدرّة للدخل. وبالرغم من أن لاجئي المخيمات هم المستفيدون الرئيسيون من هذه، إلا أنها متاحة اليوم أيضًا للأفراد غير المقيمين في المخيمات.
- المنظمات المجتمعية التي يتم إنشاؤها بشكل عام من قبل وجهاء المخيم أو «ريادي الأعمال الاجتماعيين/السياسيين.» وتسعى أغلبيتها إلى سد الثغرات فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية أو الاجتماعية المقدمة من الأونروا أو المؤسسات الحكومية أو لتقديم خدمات ترفيهية، كما ويمتلك بعضها المهارات التقنية اللازمة لتوفير خدمات بناء القدرات لشباب المخيم. ووفقًا لريادي أعمال محنكين، فقد أصبح من الصعب حشد الشباب للمشاركة في الحملات التطوعية التي تجري على نطاق واسع (تنظيف الشوارع على سبيل المثال) منذ زمن التسعينيات من القرن العشرين، وذلك عندما تدهور الوضع الاقتصادي بحدة وفقدت مناشدات التمسك بالقيم المدنية جاذبيتها حينها.
- منظمات المجتمع المدني المحلية أو الدولية التي أُنشئت لتقديم مختلف أنواع الدعم لمجتمع اللاجئين في مجالات الخدمات المجتمعية المذكورة أعلاه، وفي مجالات أخرى بشكل متزايد كحقوق الإنسان، والمناصرة، والدعم النفسي الاجتماعي (على سبيل المثال الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة «عائدون»، والمؤسسة الأمريكية لإغاثة اللاجئين في الشرق الأدنى «أنيرا»، ومركز بديل، والمجلس النرويجي للاجئين، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومشروع لسنا أرقامًا في قطاع غزة).
- لعب عدد من الشركاء، دورًا هامًا في مجال بناء قدرات شباب المخيمات في الأردن، والضفة الغربية، ولبنان منذ 2014.

فيما يلي نظرة عامة تحليلية للقيود والفرص التي تؤثر على مشاركة مجتمع الشباب في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة في أنحاء منطقة الشرق الأدنى، ففي حين ترتبط بعض العوامل المذكورة أدناه على وجه التحديد بالوضع في مخيمات اللاجئين (كالتهميش

14 كما قال الرئيس السابق للمؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري (HUDC) المسؤول عن برنامج يهدف إلى إعادة تأهيل مساكن المناطق الأكثر فقرًا في الأردن وبنيتها التحتية في مستهل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في مقابلة أُجريت في 3 كانون الثاني/يناير 2020 في عمان: «يوجد خارج المخيمات، وحتى داخل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين بالكامل، نطاق واسع من الخيارات: من تحديث المباني وهدم المتداعية منها، وإعادة تشكيل الأحياء وما إلى ذلك. ولا يمكنك سوى إجراء التحديثات في المخيمات فكل حجر فيها مقدس».

15 التقرير السنوي لمدير الأونروا (1952 -1953) والتقرير السنوي لمدير الأونروا (1951 -1952) : Annual report of the Director of UNRWA (1952-1953), A/2470 et add.1, par.183; and Annual report of the Director of UNRWA (1951-1952), A/2171 et add.1, par.23

16 انسحبت الأونروا تدريجيًا من أنشطة المراكز الشبابية بعد ازدياد نشاطها السياسي الذي اعتبر أنه يشكل تهديدًا لحيادية الوكالة: وحدث ذلك في الأردن أولًا (في السبعينيات من القرن العشرين)، ثم في الضفة الغربية وقطاع غزة (خلال الانتفاضة الثانية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين).

الاجتماعي والسياسي، على سبيل المثال)، فإن ثمة عوامل أخرى تشترك فيها شرائح كبيرة من سكان البلدان المضيفة (النظام الأبوي مثلًا). كما ذكر عدد من المستجيبين عدم اختلاف القضايا التي تواجههم باستمرار عن تلك المنتشرة في مجتمعات السكان الأصليين المحليين، إلا أن الافتقار إلى بدائل متاحة في المخيمات، فضلًا عن صعوبة الوصول إلى مؤسسات المجتمع المضيف والفرص نتيجة للقيود القانونية المفروضة على قاطني مخيمات اللاجئين على وجه التحديد و/أو الوصمة الاجتماعية التي يحملونها، وكل هذه عوامل ساهمت في تفاقم محنة شباب المخيمات.

1.2 تعدد القيود المفروضة على التعبئة الاجتماعية على مستوى كل من البلد المضيف والمخيم

عند السؤال عن الفرص المتاحة للشباب للمشاركة في إدارة شؤون مجتمعهم، بدأ الشباب والشابات في أنحاء البلدان الخاضعة للدراسة في كل مرة تقريبًا بإلقاء الضوء على العقبات التي تقيّد مشاركتهم الاجتماعية والسياسية، وتتعدد هذه العقبات وهي ذات طابع مختلف، وغالبًا ما تنطبق في آن معًا، كما أنها تنشأ من خارج المخيم وداخله، بما في ذلك:

- سلطات الدولة المضيفة والمجتمع (قيود خارجية)
- البنية الاجتماعية والسياسية لمجتمع المخيم (قيود داخلية)

ويحلل الجزء المتبقي من القسم كليهما.

1.2.1 الدولة المضيفة والمجتمع: مشاركة الشباب وتعبئتهم خارج المخيمات

بالرغم من اختلاف أوضاعهم القانونية في المجالات التي تغطيها هذه الدراسة[17]، يعتبر معظم المستجيبين أنفسهم مهمشين سياسيًا بجانب شعورهم بمعاملتهم، بشكل أو بآخر، كغرباء غير مرغوب أو مرحب بهم في البلدان التي يعيشون فيها. ووصف معظم المستجيبين المساحة السياسية المتاحة لهم بأنها «معدومة» أو «غير مرئية» أو «بلا فائدة»، كما هو الحال في لبنان على وجه التحديد وفقًا لما قاله أحد المستجيبين، حيث لا يُحرم الفلسطينيون ككل من المواطنة والحقوق المرافقة لها فحسب (حق التصويت، والعمل في القطاع العام، ومن الكثير من وظائف القطاع الخاص)، بل عليهم أيضًا «تحمل اللوم على زعزعة استقرار البلاد» خلال سنوات الحرب الأهلية وما بعدها، الأمر الذي يقود اللاجئين الفلسطينيين اليوم للحرص على تفادي المشاركة في أية فعالية مرتبطة بشكل مباشر بظروفهم المعيشية. على سبيل المثال، وفي الوقت الذي يدعم فيه هؤلاء اللاجئون الاحتجاجات/»الثورة» اللبنانية الراهنة المطالبة بتحسين الحكم السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد[18]، إلا أنهم يرفضون بشكل قاطع الانضمام لأية حركة خوفًا من أية ردود فعل عكسية تجاههم، حيث أفاد أحد المستجيبين: «سيكون من السهل بمكان على سلطات الدولة أن تحمّلنا مسؤولية أية مشكلة تنشأ عن المظاهرات.» وبسبب خضوع المخيمات لسيطرة الفصائل الفلسطينية من جميع الانتماءات، يخضع سكانها، نوعًا ما، للمراقبة الشديدة من قبل السلطات اللبنانية[19]. وقد شدد المستجيبون من مخيمات جنوب لبنان على أثر سياسات «السيطرة» الحكومية، والتي يُزعم أنها كانت تهدف إلى تحسين الأوضاع الأمنية داخل المخيمات وخارجها، على حياتهم. وتشمل هذه السياسات فرض «تصاريح» لدخول مخيمات اللاجئين ووجود «نقاط تفتيش حواجز إسمنتية» عند المدخل[20]، كما قالوا بأن هذه الإجراءات تعمل فعليًا على «سجن» اللاجئين في مخيمات مغلقة خاضعة لقاعدة «حالة الاستثناء»، ما يؤدي إلى عزلهم أكثر عن المجتمع المضيف[21]. وبحسب أحد المستجيبين فإن هذا الأمر يعد «سيئًا لكلا المجتمعين».

17 انظر المقدمة أعلاه.

18 يشير هذا إلى الاحتجاجات التي بدأها اللبنانيون في خريف 2019 للتعبير عن استيائهم من الوضع السياسي والاقتصادي الراهن في البلاد.

19 نصت «اتفاقية القاهرة» الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والوفد اللبناني في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1969 على حق المقيمين الفلسطينيين في لبنان بالانضمام إلى الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح، كما سمحت للفلسطينيين بالسيطرة على مخيمات اللاجئين في لبنان وشن هجمات على دولة الاحتلال الإسرائيلي انطلاقًا من جنوب لبنان. وكفلت أيضًا حقهم بالعمل والإقامة. ولا تزال الفصائل الفلسطينية تسيطر على المخيمات برغم إبطال هذه الاتفاقية في عام 1987.

20 على سبيل المثال، وحاليًا، يحيط جدار إسمنتي وأبراج مراقبة بمخيم عين الحلوة.

21 استخدم ساري حنفي هذا التعبير «الحكم والحكومات وحالة الاستثناء في مخيمات اللاجئين الفلسطينية في لبنان» في مجلة دراسات اللاجئين : Hanafi, Sari, "Gov-ernance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon", *Journal of Refugee Studies*, Volume 23, Issue 2, June 2010, p.134–159.

ومن الحالات المثيرة للإحباط خلال نقاشات مجموعات التركيز، حالة الفلسطينيين الذين نزحوا من قطاع غزة إلى الأردن في أعقاب حرب عام 1967 (لاجئو غزة) والذين لم يتم تجنيسهم مطلقًا. وأعرب المستجيبون عن أسفهم لأنهم وعلى الرغم من مضي أكثر من 40 عامًا على وصولهم إلى الأردن، فلا يزال يُنظر إليهم كغرباء مقيّدين في كثير من نواحي حياتهم اليومية، بما في ذلك تجديد وثائقهم الثبوتية والوصول إلى فرص العمل والملكية والتعليم العالي[22]. ويمتد هذا الأمر في مخيم جرش (أو غزة) للاجئين -الذي يسكنه في الغالب لاجئون قدموا من غزة- إلى تقييد حريتهم في إطلاق المبادرات الاجتماعية أو الثقافية المستقلة.

وقد يُعتبر تمييز المجتمع المضيف تجاه اللاجئين الفلسطينيين أقل أهمية في مكان آخر، فقد مُنح اللاجئون الفلسطينيون في الأردن منذ البداية (1948-1954) الوضع القانوني ذاته كالسكان الأصليين. وفي سوريا ما قبل الحرب، اندمج الفلسطينيون بحكم الواقع في النطاق الاجتماعي والاقتصادي للدولة. أما في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتتأثر حياة المقيمين كافة (بمن فيهم غير اللاجئين) بالاحتلال الإسرائيلي على الرغم من معاناة سكان المخيمات بشكل أكبر جراء غارات الجيش الإسرائيلي (جيش الاحتلال الإسرائيلي)، حيث تميل لاعتبار المخيمات «بؤرة للمقاومة»[23]. إلا أن معظم المستجيبين من مخيمات اللاجئين قالوا إنهم يشعرون أنهم بعيدون «كل البعد عن كونهم أفرادًا كاملين ضمن مجتمعاتهم المضيفة». وأشار المستجيبون في الضفة الغربية أن سمعة المخيمات باعتبارها معاقل «للفصائل المسلحة غير المنضبطة» (لاسيما مخيم بلاطة في محافظة نابلس) قد جعلتها أهدافًا واضحة لجيش الاحتلال الإسرائيلي وأجهزة أمن السلطة الفلسطينية. وكشفت نقاشات مجموعات التركيز في الضفة الغربية أنه، وفي أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، تظل المشاركة في المجتمع المضيف بحد ذاتها مقيدّة إلى حد ما بسبب «التمييز الطبقي» والذي، وإن لم يكن مرئيًا بشكل دائم، فقد أبقى، وبشكل تقليدي، على كون لاجئي المخيمات المحرومين من الأرض «على الهامش». هذا ويؤخذ المستوى الأدنى في عين الاعتبار لدى اختيار الزوج أو الزوجة: حيث وبحسب اللاجئات في المخيمات، فإن الفلسطينيين الأصليين من الخليل ونابلس في الضفة الغربية على سبيل المثال «لا يقبلون بتزويج ابنتهم للاجئ من المخيم». ويظهر التمييز ذاته في المعاملات التجارية كذلك، كما كشف أحد المستجيبين من مخيم الفوار (بالقرب من الخليل). كما أن التمييز موجود بشكل تقليدي في قطاع غزة، وإن كان بدرجة أقل، وذلك نظرًا لحقيقة أن اللاجئين يشكلون الأغلبية العظمى (حوالي 70%) من سكانه.

وقال معظم المستجيبون إنهم لا يحملون أية انتماءات أو أنشطة سياسية وذلك لأنهم يعتبرون «كافة الأحزاب والفصائل فاسدة وتركز على مصالحها الذاتية» بشكل عام. وفي الحين الذي كشف فيه القليل منهم، وبشكل رئيسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، عن انتماءاتهم لجماعات سياسية، إلا أن الأغلبية العظمى منهم ترفض بشدة الانضمام إلى الأحزاب القائمة. وأفاد المستجيبون بشكل عام أن كلا من حماس وفتح لا تدعمان مشاركة الشباب السياسية خشية أن يتحول ذلك إلى انتقاد أو معارضة. وعلى حد تعبير أحد المستجيبين الذكور في قطاع غزة فإن «المشاركة السياسية مقيّدة من قبل كل من [السلطات الفلسطينية] والاحتلال، وهذه المشاركة هي الطريق المختصر لإلقاء القبض عليك». ويُبدي المستجيبون في الضفة الغربية الشعور ذاته، وهم غالبًا ما يشيرون إلى «الطبقات المتعددة من القمع» من حولهم (التي لا تقتصر على اللاجئين)، حيث وزيادة على الاحتلال الإسرائيلي، يُنظر إلى السلطة الفلسطينية، في الغالب، على أنها جزء من النظام الظالم الذي وُجد في أعقاب اتفاقيات أوسلو. وأضاف أحد المستجيبين «لهذا أنا ضد تسييس [القضية الفلسطينية]». ويظل الوضع في غزة صعبًا ومزريًا بصفة خاصة نتيجة للحصار الذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ تسع سنوات، والذي تفاقم مع استمرار الانقسام الداخلي بين حماس وفتح. ويبدو أن التدهور الكبير للوضع الاقتصادي الذي أعقب الحصار في ظل فرض نظام استبدادي من قبل سلطة الأمر الواقع (حماس)، قد «قضى»، على حد تعبير أحد رياديي الأعمال الاجتماعيين الشباب، على أية فرصة للمبادرات المجتمعية المستقلة /غير السياسية للشباب». ويجدر بالذكر أن المبادرات الوحيدة المتاحة هي تلك المدعومة من الجهات المعنية الدولية. ونتيجة لذلك، ثمة شعور سائد بين الشباب بأن «لا أحد يمثل اللاجئين الفلسطينيين حقًا» سواء في البلد المضيف أو على الأصعدة الإقليمية.

22 لم يُمنحوا الجنسية بل إقامة دائمة حتى يجري تسوية وضعهم على نحو دائم مع جواز سفر مدته سنتان لتمكينهم من السفر بالإضافة إلى إثبات هوية فقط (المعلومات تستند إلى محادثة جرت مع «رياديي أعمال اجتماعيين» محنكين في شهر شباط 2020).

23 غالبًا ما تكون مخيمات اللاجئين هدفًا مباشًرا للهجمات والعمليات العسكرية المنتظمة والتي يتعرض خلالها اللاجئون الفلسطينيون الشباب للخطر بوجه الخصوص. وقد وثقت الأونروا في عام 2017 وقوع غارتين لجيش الاحتلال الإسرائيلي يوميًا في مخيمات اللاجئين في أنحاء الضفة الغربية، ما أدى في كثير من الأحيان إلى سقوط قتلى وإصابات بالذخيرة الحية والاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع، إضافة إلى تلف الممتلكات والضغط المجتمعي الشديد: gsù .Cit. in Albanese & Takkenberg, 2020

1.2.2. البنية الاجتماعية والسياسية لمجتمعات المخيمات: فرصة تحولت إلى قيد

لا تقل القيود الداخلية المفروضة على مشاركة مجتمع الشباب، بحسب روايات المستجيبين، أهمية عن قيود المجتمع/البلد المضيف الخارجية. وفي حين تتطرق النقاشات بشكل مبدئي إلى القدرات المحدودة لمعظم المنظمات المجتمعية (وأغلبها مؤسسات خيرية ذات تمويل ضعيف بجانب افتقارها إلى وجود الموظفين)، يبدو أن القضية الرئيسية تكمن بصورة أكبر في القيم المتجذّرة وطرق الحكم ذات الصلة التي أثرت على الديناميات الاجتماعية والسياسية ضمن مجتمعات مخيمات اللاجئين.

وتأتي السلطة الأبوية المقيّدة في مقدمة هذا القيم، حيث يتمتع الرجال الأكبر سنًا (ممن تزيد أعمارهم عن 40 أو 50 عامًا) بالسلطة الأخلاقية، مع هيمنتهم على كافة المناصب ذات النفوذ. وفي الواقع، أشار المستجيبون إلى أنه في الوقت الذي قد يلعب فيه التمييز ضد الفلسطينيين وتهميشهم دورًا كبيرًا في المجتمعات المضيفة، إلا أن «النظام الأبوي منتشر على نطاق واسع في المجتمعات العربية»، كما يثبط وبشكل ملحوظ، التعبئة والحراك الشبابيين، ومشاركة الشباب الاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص، بغض النظر عن الوضع القانوني لخلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية. وعلى حد تعبير إحدى اللاجئات الشابات:

«في البلدان العربية بشكل عام، يحدد السياسات ويسيطر عليها الأشخاص الأكبر سنًا من الرجال في جميع الحالات تقريبًا، وهم لا يقدرون الشباب أو يحترمونهم: ويصعب عليهم الإصغاء إليهم.» [إحدى المستجيبات من مخيم بلاطة، الضفة الغربية]

واعترف المستجيبون بتضخم أثر النظام الأبوي في المخيمات الفلسطينية، حيث قام اللاجئون بإعادة إنتاج الهياكل (العشائرية والقبلية) التي كانت قائمة في زمن النزوح الأصلي في عام 1948 مع الحفاظ عليها. وفي الضفة الغربية، أشار المستجيبون بشكل كبير إلى الأثر العكسي للنظام الأبوي باعتباره «لا يقل ضررًا عن *[الاحتلال الإسرائيلي]*»، وهو ما يطغى في النهاية على إمكاناتهم في العديد من نواحي الحياة المجتمعية ويؤثر عليها سلبًا. وعلى حد تعبير إحدى المستجيبات من اللاجئات من الضفة الغربية: «يهيمن النظام الأبوي على حياتي الخاصة بقدر ما يهيمن الاحتلال على كل شيء آخر.»، وهو المنظور الذي اتفق عليه أيضًا المستجيبون في البلدان المضيفة الأخرى أو منها.

يستاء الشباب من هذا النوع من الهيمنة، لاسيما فيما يتعلق بعضوية لجان المخيم والتي تميل لاستثناء النساء والشباب من مناصب صنع القرار. إن المشكلة في أنحاء البلدان المضيفة بحسب المستجيبين «لا تكمن في حاجتك إلى كفاءة أو خبرة معينة لتصبح أحد أعضاء اللجنة « (كمهارات القيادة أو الإدارة مثلًا)، بل في عملها على حساب أفراد المجتمع الشباب. فقد قال المستجيبون بالإجماع بأنه «لا يتم إبلاغنا أو استشارتنا بأي شيء»، مع شعورهم بالأسى لاتخاذ لجان المخيمات تتخذ القرارات حول البرامج والتدخلات الخاصة بالمخيم بناء على وجهة نظر أعضائها حول «ما هو منطقي» في أحسن الأحوال أو بما يخدم مصلحتهم الشخصية ببساطة، بغض النظر عن الطريقة التي تختار فيها اللجان أعضاءها[24]. كذلك اشتكى المستجيبون في قطاع غزة وفي الضفة الغربية من عدم إجراء أي انتخابات للجان خلال السنوات الستة عشرة الماضية. وبناءً على ما تقدّم، فإن قيام الفصائل السياسية بترشيح شاب يقل عمره عن 30 عامًا لترأس اللجنة الشعبية في مخيم المية ميه (جنوب لبنان)، كان استثناء لا يمكن تجاهله.

أما في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، فغالبًا ما يمثل الانتماء إلى الفصائل الفلسطينية شرطًا مسبقًا للانتخاب كعضو في لجان المخيم. وفي هذا الصدد، اشتكى معظم المستجيبين من كون هذا عاملًا استثنائيًا آخر لافتقارهم إلى مثل الانتماء أو النشاط السياسي. كما يستاء العديد من الفلسطينيين المثقفين من انعدام التمثيل السياسي القائم على الجدارة للجان المخيم، بحيث يرون بأن أعضاءها متورطون في معركة داخلية ضارية بدون رؤية لمستقبلهم ومستقبل مجتمعهم. وكما قال أحد الشباب من غزة مرددًا عبارات صرّح بها المستجيبون في قطاع غزة ولبنان أيضًا: «إنهم يقاتلون فقط من أجل القتال: هذا ما يجب علينا تجنبه؛ إن نضالنا من أجل إعمال حقوقنا يجب أن يتناسب مع قيمنا وأهدافنا المحددة بوضوح والوسائل التي نمتلكها»، كما أقرّ أولئك المستجيبون القلائل الذين قالوا بانتمائهم رسميًا لبعض الجماعات السياسية، بأن هذه الطريقة كانت عبارة عن إستراتيجية التكيف التي اتبعوها لتأمين بعض أشكال الحماية في سياق المخيمات غير الآمن.

24 في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقوم جمعية عامة مؤلفة من 40–100 شخصًا من بين وجهاء المخيم بانتخاب الأعضاء الـ 15 للجان المخيم الشعبية. وفي لبنان، يتم اختيار عضوية اللجان الشعبية من قبل الفصائل السياسية المسيطرة على المخيم. أما في الأردن، فتقوم دائرة الشؤون الفلسطينية بتعيين أعضاء لجنة خدمات المخيم. إلا أنه، ونتيجة للضغوط من مجتمعات المخيمات والوكالات المانحة الأجنبية، فقد تم استبدال أعضاء اللجان بخبراء أصغر سنًا ليصبحوا أعضاءً في «لجان استشارية» أقل فعالية.

ويمكن للانتماءات السياسية، التي تُضاعف الانتماءات العشائرية والقبلية من حدّتها أحيانًا، أن تحدّد أيضًا، بما في ذلك الأردن، المشاركة في المنظمات المجتمعية والأهلية لتلقي التعليم الأساسي أو خدمات الإغاثة. وكما وضح أحد شباب مخيم البقعة (في شمال عمان، الأردن):

«تتكلم اللجان والمنظمات المجتمعية في المخيم لكنها لا تفعل الكثير: فالمبادرات التطوعية المنظمة نادرة، كما أنها تستثني الشباب الذين لا ينتمون لأي حزب أو جماعة، وتعمل لمنفعتها الخاصة ومنفعة أتباعها، وتعادي الأشخاص الناجحين في المخيم كذلك[25].»

1.3 فرص الحراك الاجتماعي

اتفق المستجيبون على قلة الخيارات المتاحة لتنمية قدراتهم البشرية فيما يتعلق بشؤون مجتمعهم وإبقائهم على دراية تامة بها وإشراكهم فيها بشكل مباشر عبر الوسائل التقليدية لها. وبناءً على خلفية المشاركة السلبية بشكل عام، حدد المستجيبون وسائل الإعلام والمشاريع الاجتماعية التشاركية كوسائل للتعبئة الاجتماعية والسياسية، بدرجة أقل، بالرغم من خضوعها للقيود أيضًا. ويبقى السؤال مطروحًا فيما يتعلق بكفاية هذه الأدوات البديلة مع تصميمها بشكل جيد بما يتناسب واحتياجات الشباب الراغبين في لعب دور في المجتمع.

1.3.1 الإعلام الاجتماعي كأداة إعلامية لتكوين العلاقات

تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي الخيار الرئيسي البديل للمشاركة بحسب المستجيبين، حيث ينتشر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بالفعل بين الشباب الفلسطيني، بما في ذلك سكان المخيمات. ويوجد لكل مخيم صفحة أو صفحتان على فيسبوك. وعلى الرغم من استخدامها بشكل أساسي لنقل المعلومات التي تهم الشأن العام، إلا أن الاطلاع على أخبار المخيم اليومية أمر مهم بالنسبة لشرائح السكان من ذوي الوصول المحدود أو ممن لا يمكنهم الوصول إلى دوائر صنع القرار.

ومن المسلم به أيضًا أن وسائل التواصل الاجتماعي لعبت دورًا كأداة رئيسية لبناء القدرات على أيدي بعض المنظمات المجتمعية، فبحسب أحد الرياديين الاجتماعيين:

> «نحاول خلق مساحة للشباب على منصات التواصل الاجتماعي ليشاركوا منظورهم الشبابي في جميع نواحي الحياة. كما نحاول فعل شيء للوطن وإلقاء الضوء على بعض القضايا (الاجتماعية) الأخرى مثل البطالة، ونتبادل الأفكار حول كيفية إدرار الدخل» [أحد المستجيبين الذكور من مخيم بلاطة، الضفة الغربية].

وأشار المستجيبون، من ناحية سياسية، إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي قد لعبت دورًا أساسيًا في تنظيم التجمعات، والاحتجاجات كذلك. ويُقال بأنه قد جرى تنظيم مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة لعام 2018-2019، مثلًا، وإلى حد كبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فقد أُستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي، خلال المراحل الأولى من الأزمة السورية في 2011-2012، لإيصال رسالة مفادها أنه يجب على الفلسطينيين تجنب التورط في الأزمة، كما استُخدمت بعد ذلك بهدف التعبئة لحماية المساحة الإنسانية في المخيمات. وتُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، على الصعيد الفردي، وبشكل رئيسي، لقراءة الأخبار وتبادل المعلومات مع الأقران، وللتواصل مع أفراد الأسرة عبر الشرق الأدنى (كالتواصل الحاصل بين اللاجئين الذين قدموا من غزة والمقيمين في الأردن وأقاربهم الذين

25 هذا التصريح هو صدى لتقييم موظفة سابقة في الأونروا كانت مسؤولة عن المشاريع التنموية في مخيم الطالبية استنادًا إلى عملية تشاركية تشمل مجموعات عمل شكلها شباب المخيم ونساؤه. في نهاية المطاف، جرى استبعاد أعضاء مجموعة العمل من الشباب والنساء تدريجيًا واستبدالهم برجال من وجهاء المخيم. والأسوأ من هذا، فقد تم تخريب إنجازات مجموعة العمل المبكرة أو إهمالها. وأكد هذا، بحسبها، مدى صعوبة قيادة عملية ديمقراطية «في بيئة تمارس الاستبداد في حياتها اليومية». انظر «التطوير التشاركي الحضري والسلطة: دروس مستفادة من مشروع تجريبي» لفاطمة النمري (2013): Al-Nammari, F., «Participatory urban upgrading and power: Lessons learnt from a pilot project», Habitat International, 39 (2013), 224-231؛ وورقة بحث بعنوان «مشروع تطوير مخيم الطالبية وتحديات المشاركة المجتمعية» لفاطمة النمري (2010): «Talbiyeh camp improvement project and the challenges of community participation», Research paper, 2010, https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/pal_camps/pc_events/Documents/20101008ifi_unrwa60_conference/conference_papers/day2/ifi_unrwa_conf_day2panel2_paper2_nammari.pdf

لا يزالون في قطاع غزة، أو بين أولئك الذين يعيشون في لبنان وعائلاتهم في الجزء الشمالي من دولة الاحتلال الإسرائيلي) أو في الشتات، وبذا تعمل على ربط المجتمعات الفلسطينية المشتتة في أنحاء العالم افتراضيًا. وتلعب القدرة على ربط الناس ببعضهم دورًا إستراتيجيًا ورمزيًا في وقت تعاني فيه وحدة الحركة الوطنية الفلسطينية انقسامًا على مختلف الأصعدة؛ وذلك من الناحية السياسية (الانقسام بين حماس وفتح الذي تفاقم مع تلاشي دور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الكيان الموحّد بين مختلف شرائح الشعب الفلسطيني)، والديمغرافية (عمليات التهجير القسري للفلسطينيين من العراق ولبنان وليبيا وسوريا منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين).

ولا يعني فرض مثل هذه القيود احتمال تراخي الدول في تطبيق محددات على حرية الشباب في التعبير عن الرأي في فضاء العالم الافتراضي؛ بل على العكس تمامًا، تراقب العديد من السلطات: كالمنصة بحد ذاتها (فيسبوك على سبيل المثال) والسلطات المضيفة، ودولة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عن كثب ما يدور في وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يسمح بالتعبير عن الرأي طالما أنه لا يمس مصالحها. وعلى الرغم من قدرة خوارزميات تطبيق فيسبوك على الكشف عن العبارات المرتبطة بفلسطين/دولة الاحتلال الإسرائيلي مثل خطاب الكراهية، تبنت الدول العربية، باستثناء لبنان -«حيث لا تتحقق أية جهة مما يكتبه الفلسطينيون أو ينشرونه على فيسبوك» كما قال أحد المستجيبين- قوانين للجرائم الإلكترونية تُجرّم المنشورات السياسية التي تهاجم وحدة الدولة والتي قد تصل إلى حد اضطهاد الأفراد، كاعتقالهم مثلًا. وأشار أحد المستجيبين إلى أن التهديد في الضفة الغربية وقطاع غزة يأتي مضاعفًا، فقد تتدخل السلطات الإسرائيلية من جهة والسلطة الفلسطينية أو حماس، على التوالي، من جهة أخرى:

> «يتعرض الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي للمضايقات والاعتقال كذلك، حيث يختار مستخدمو فيسبوك كلماتهم بعناية، فاستخدام كلمة 'يهود' أو 'يهودي' في منشوراتنا عبارة عن إنذار. وإذا لم يطرق الإسرائيليون بابك، فإن السلطة الفلسطينية قد تقوم بذلك.» [مستجيبة من مخيم الفوار، الضفة الغربية].

وأخيرًا، كان تقييم المستجيبين لوسائل التواصل الاجتماعي في جميع المجالات إيجابيًا: فهي توفر للشباب مساحة من الحرية، وتساعدهم في أن يكونوا فاعلين في مجتمعهم.

1.3.2 المشاركة المجتمعية: التزام قديم العهد يتجدد في المخيمات

أيّد معظم المستجيبين ارتباطهم بفكرة تحقيق الذات من خلال المساعدات المتبادلة والتطوع، إلا أنهم أقرّوا بأن إدراكهم لأهمية إغاثة أنفسهم وتلبية احتياجاتهم التعليمية والمعيشية كان السبب الذي أثار معظم حالات القلق لدى أقرانهم والتصرفات المجتمعية المترتبة عليها بالدرجة الأولى؛ إذ يساعد كونهم متعلمين و/أو منتفعين من برامج الصحة النفسية والاجتماعية وبناء القدرات في تلبية احتياجات ذات قيمة أعلى فيما يتعلق بتطورهم كأعضاء متكاملين في المجتمع أيضًا.

> «تشعرني مساعدة سكان المخيم الأقل حظًا في تحسين أوضاعهم بأني جزء من مجتمع أكبر وبأن لدي آمالًا وآفاقًا».
> [مستجيبة من مخيم البقعة، الأردن]

وعلى المستوى الشخصي، تُمكّن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية وبرامج بناء القدرات الشباب من تعزيز ثقتهم بأنفسهم ووعيهم بهويتهم، إلى جانب تجنب «الملل والفراغ وثقافة التبعية والاعتمادية» التي تؤثر على الكثير من أقرانهم. كما تساعدهم في بناء صداقات حقيقية مع أشخاص آخرين مهتمين ببرامج المشاركة الاجتماعية، والتي تلعب دورًا اجتماعيًا هامًا في خضم الواقع المتقلب وغير المستقر الذي يعاني منه الشباب الفلسطيني خاصة وذلك بدءًا من الأراضي الفلسطينية المحتلة وصولًا إلى لبنان. ومن ناحية أخرى، قد تساهم مثل هذه الأنشطة في بروز قيادة جديدة تؤثر على المجتمع بشكل إيجابي.

وكما أشرنا سابقًا، فهنالك عدد قليل من المؤسسات المعنية بلاجئي المخيمات ممن تقدم مثل هذه الخدمات، وتكون ممولة من هيئات تعاون دولية/ثنائية إما لفترة قصيرة أو لتنفيذ مشاريع محددة في العموم. لقد أدى تنامي حضور الجهات الفاعلة في المجال الإنساني سواء داخل مخيمات اللاجئين أو حولها إلى 'إضفاء طابع احترافي' على البرامج التي كانت تقدم من خلال الأنشطة الخيرية والأفراد عمومًا. مما من شأنه خلق نوع من عدم الارتياح لدى عدد من المستجيبين والذين يرون بأن الفلسطينيين، لاسيما الشباب الذين ينشأون في هذه البيئة الجديدة، «أكثر اعتمادًا على المساعدات الأجنبية من ارتباطهم بقضيتهم *[الفلسطينية]*».

ومن ناحية أخرى، أثار العديد من المستجيبين الشكوك حول الأهداف الفعلية للتدخلات الأجنبية، وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: فهل من الممكن أن تكون شكلًا من أشكال «الفساد (السياسي) الخاص بالشباب الفلسطيني» والذي يهدف إلى تقبل تطبيع وضعهم الحالي؟ وعلى الرغم من تحلّي اللاجئين الذين استفادوا (أو أولئك الذين يشاركون حاليًا) من هذه البرامج الاجتماعية بالإيجابية عمومًا، فقد أعرب البعض عن شكوكهم حيال «المنظمات غير الحكومية التي تدعم [الفلسطينيين] باسم العمل الإنساني».

> «يعكس معظم العاملين في المخيمات التوجهات السياسية والسياسات للدول [التي ينتمون إليها] تجاه الفلسطينيين واللاجئين. ويدعم العديد منهم دولة الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي فهم لا يعملون مع أي شخص يدعم حماس أو حركة مقاطعة دولة الاحتلال الإسرائيلي وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS).» [مستجيبة من مخيم شاتيلا، لبنان]

كما أعرب بعض المستجيبين عن استيائهم من «امتلاك المنظمات الغربية وجهات نظر أخلاقية وسياسية خاصة بها» فنادرًا ما يكون العاملون في تلك المنظمات على دراية تامة بـ «قضيتهم [الفلسطينية]» مع الاهتمام بها. ويتجلى ذلك في عيون المستجيبين عند تحديد المحتوى الأساسي للأنشطة التنموية و/أو الإنسانية في المخيمات الواقعة في «العواصم» بطريقة تحدّ من الأولويات التي وضعها الشباب في الميدان أو تجاهلها ببساطة.

«[بالنسبة إليهم]، نحن مجرد دورة أعمال تجارية، أي جزء من الاقتصاد لا أكثر». [مستجيبة من مخيم بلاطة، الضفة الغربية]

وفي الواقع، تُعزز هذه المشاعر بتطبيق المبدأ الإنساني المتمثل «بالحيادية»، والذي يوجه عمل المنظمات الإنسانية الدولية التي تعمل في المخيمات. وغالبًا ما هاجم المستجيبون، خلال النقاشات، سياسة الحيادية التي تطبقها الأونروا -والتي تقتضي منها حظر أي شكل من أشكال التحيز للحركات النضالية في منشآتها، بما في ذلك الشعارات المعادية لدولة الاحتلال الإسرائيلي والخرائط التي تظهر فيها فلسطين قبل عام 1948 [26]. وفي الحقيقة، يرى الشباب في المخيمات أن العديد من الجهات المانحة الغربية تروج لمثل هذا الأسلوب في التعامل مع القضية، حيث روى المستجيبون من الضفة الغربية ولبنان مواقف «غضبت» فيها الجهات المانحة من وضع الفلسطينيين لإشارات تدل على هويتهم الوطنية خلال فعاليات عامة:

> «في أحد الأيام، كنا نغني أغنية عن فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي، وأخبرنا الفلسطينيون الذين يعملون مع [منظمة تابعة للأمم المتحدة] بأن ' أغنية كهذه، يجب ألا تغنى مرة أخرى'. ولكن كيف لنا أن نذكر فلسطين دون ذكر دولة الاحتلال الإسرائيلي؟» [مستجيبة من مخيم قلنديا في الضفة الغربية]

وعلى الرغم من أن لبرامج بناء القدرات والصحة النفسية والاجتماعية تأثيرًا إيجابيًا على المستويين الفردي والجماعي، إلا أن المستجيبين يعتبرون أنها «تعالج الأعراض دون أن تحل المشكلة الأساسية»، أي الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، والإنكار المستمر لحقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في وجود دولة لهم. وأجمع المستجيبون على أن إنهاء الاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية ورفع الحصار عن قطاع غزة، يجب أن يكون «الأولوية لأي تدخل (إنساني) في فلسطين».

26 للاطلاع على المزيد حول سياسة الحيادية في الأونروا، أنظر «الأونروا والحيادية» على الموقع التالي: www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_neu-trality_factsheet_2018_final_eng.pdf

2. معنى'أن تكون فلسطينيًا' من منظور الشباب

النتائج الرئيسية:

(1) يصر الشباب على أن هويتهم «فلسطينية» بمن فيهم الحاصلون على جنسيات بلدان أخرى (ففي هذه الحالة، وفي الأماكن التي اندمجوا فيها بالفعل، يشعر الشباب بوجود روابط مع «فلسطين» والمجتمع المضيف على حد سواء)

(2) تتعارض نظرة هؤلاء الشباب لأنفسهم أو لمجتمعهم على أنهم «غرباء غير مرغوب بهم/غير مرحب بهم» أو «منبوذون» مع فخرهم بكونهم فلسطينيين، أو تطغى عليها عادة. ويؤدي ذلك إلى شعورهم بالإرباك أو اليأس، وقد يدفعهم إلى الهروب من المجتمع المضيف بأي ثمن

(3) يتبنى جيل الشباب اليوم مفهوم 'تحرير الشعب الفلسطيني' إذ أن الحصول على كافة حقوقهم في أي مكان يقيمون فيه هو جزء من كفاحهم لأجل القضية الفلسطينية.

2.1 معنى أن تكون فلسطينيًا بين الماضي والحاضر: سؤال انشقاق الهوية

إلى أي مدى أثّرت حياة المنفى الممتدة، مع القيود السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تصاحبها، على حس الشباب الفلسطيني اللاجئ بـ 'كونه فلسطينيًا؟' لقد أجمع المستجيبون كافة على صدق شعور الشباب بقضية الهوية الفلسطينية، «من أنا كفلسطيني؟» وما تعنيه من كون المرء 'لاجئًا' فلسطينيًا، سواء أكانوا لاجئين من المخيمات أم لا. وبالنسبة للعديد منهم فالأمر سلاح ذو حدين: إرث ثمين للتشبث به، وحمل ثقيل جدًا عليهم خارج فلسطين في الوقت ذاته. وعبّر المستجيبون عن شعورهم بأن الدول العربية المضيفة عامة قد توقفت منذ زمن بعيد عن اعتبار الفلسطينيين «إخوة لها» مع الترحيب بهم في مجتمعاتها. وعلى الرغم من أن لدى اللاجئين الفلسطينيين الشباب شعورًا عميقًا «بالانتماء لفلسطين *[التاريخية]* ما قبل *1948*» -وهي مكان لم يعيشوا فيه أبدًا، إلا أنهم يعتزون به بأفكارهم وذكرياتهم التي غُرست فيهم من خلال حب العائلة والارتباط بها- إذ تمتد جذورهم عمليًا في أماكن أخرى عادة ما يشعرون فيها بعدم الترحيب بوجودهم (كلبنان)، أو بعدم الرغبة في وجودهم في البلاد بعد الآن (كسوريا)، أو الترحيب بهم بمؤهلات معينة (كالأردن). ويشير مصطلح «فلسطين» في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، إلى كل من المدن والقرى الأصلية التي أُحتلت عام 1948 (وعادة ما يشيرون إليها بـ «فلسطينهم» عند خوض نقاش حول حق العودة) و«فلسطين اللجوء» التي قد تصبح دولة فلسطين يومًا ما، والتي يعتمد أي تطلع مستقبلي لها على خطط جيش الاحتلال الإسرائيلي ونظام الاستيطان. وبذلك، غالبًا ما تثير التفاعلات بين هذه الأبعاد المتعددة للهوية الفلسطينية مشاعر الإرباك واليأس لدى الشباب.

ومع ذلك، تبقى فكرة «الهوية الفلسطينية» عنصرًا موحِّدًا وقويًا يحمله اللاجئون معهم أينما ذهبوا مع ما يسمونه «الفخر والشرف»، وذلك لارتباطها بالعادات الخالدة المتوارثة من الماضي وبالوعي السياسي القائم على المطالبة بالحصول على الحقوق الفردية والجماعية بصرف النظر عن التحديات السياسية والفنية التي تنطوي عليها. تكررت بين المستجيبين عبارات مثل «فلسطين هويتي»، و«تاريخي»، و«بلدي الأصلي»، و«المكان الذي أنتمي إليه»، و«المكان الذي أريد العودة إليه». ومن ناحية أخرى، يتبنى الشباب هذه الهوية، حتى بين أولئك ممن ولدوا لأبوين من جنسيتين مختلفتين (كأن يكون أحد الأبوين لبنانيًا أو سوري الجنسية) مع احتمالية حصولهم على جنسية الدولة المضيفة (لكون الأب لبنانيًا أو سوريًا مثلًا). إحدى المستجيبات من لبنان قالت «إن فلسطين بمثابة وشم على يدي».

وفي الوقت ذاته، يرى الشباب أن هويتهم الفلسطينية ووضعهم كلاجئين هما أصل ومحور المعاناة التي يتعرضون لها في الشرق الأوسط وغيرها من البلدان أيضًا: من حيث الوضع القانوني غير المستقر (يستثنى من ذلك الحاصلون على جنسيات كحال معظم

الأشخاص من أصول فلسطينية ويقيمون في الأردن)، والتمييز في معاملتهم بطريقة غير ملائمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ كما أن الهوية الفلسطينية ووضع اللجوء هما السبب وراء الوصمة العامة والقوالب النمطية المرتبطة بهم. ولذلك، أصبح الشعور الواضح بالاختلاف، والذي تحول في بعض الحالات إلى شعور متأصل بالتمييز، عنصرًا محدِّدًا للهوية الفلسطينية. ولا يختلف الوضع كثيرًا على المستوى الإقليمي، حيث يظهر جليًا في لبنان، ولا يكاد يظهر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير أنه محجوب أو مكتوم في الأردن عمومًا (حيث لا يعترف رسميًا بأي جنسية عدا الجنسية الأردنية). وبالنسبة للفلسطينيين في سوريا في فترة ما قبل الحرب، فقد كانت الهوية الفلسطينية واقعًا حياتيًا لا أمرًا داعيًا للتمييز ضدهم بالضرورة، إلا أن الحرب كانت بمثابة «صحوة للهوية» كما يستذكر جميع المستجيبين، فقد جعلتهم «أكثر تعلقًا بفلسطينيتهم» مع شعورهم بأنهم أقل اندماجًا في المجتمع المضيف إلى حد ما. وبعد استهدافهم من قبل القوات التابعة للحكومة والميليشيات للالتحاق بصفوف الجيش لمواجهة الصراع المسلح، مرت صحوة الهوية الفلسطينية بأشكال مختلفة من التمييز: على حدود الدول الشقيقة وداخلها -حيث تم التعامل معهم بطريقة مختلفة أسوأ من معاملة طالبي اللجوء السوريين في العادة، وفي الدول الأخرى التي كانوا يبحثون فيها عن ملاذ آمن كأوروبا وأمريكا الشمالية.

> «عاجلًا أم آجلًا، ستتعرض لموقف ما -عند واحدة من الحدود لعدم توفر الوثائق الصحيحة- ليذكرك بمعنى أن تكون لاجئًا فلسطينيًا.» [مستجيب من سوريا يقيم حاليًا في كندا]

وبالنسبة للعديد من المستجيبين، فإن هذا التمييز يعادل كونك «غريبًا على الدوام» و«غير منتمٍ لأي مكان في هذا العالم»، مما يؤثر على الشباب بطرق مختلفة ليخلق نوعًا من الخوف لديهم، ويفاقم من شعورهم بعدم الاستقرار مع تعطيل مشاركتهم الاجتماعية. وأشار الحاصلون منهم على جنسيات أخرى بأنهم يعانون من «الخوف من التعبير عن آرائهم» والميل عامةً إلى «قبول الوضع الراهن» عند تعرضهم لأي شكل من أشكال التمييز. وحذر بعض المستجيبين من أن هذه المخاوف المشروعة قد تولد 'شعور الضحية' لدى الفلسطينيين أيضًا، فيغدو من السهل عليهم أن «يلوموا غيرهم ويتذمروا من الوضع»، بدلًا من تقييم سبل مساهمتهم في تغيير حالة «البؤس والشقاء التي يعيشها *[العديد]* من الفلسطينيين» بطريقة واقعية. كما انتقد المستجيبون هذا الموقف الذي صُنف في أماكن أخرى على أنه «سياسة المعاناة»[27].

ومن ناحية أخرى، أشار المستجيبون إلى أن بعض الشباب في المجتمع قد يستسلمون للإحباط بسبب قلة الفرص المتاحة في المخيمات، حيث تنتشر المخدرات والجرائم والعنف، وأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المتردية في المخيمات هي أمر واقع يأتي نتيجة لمشاعر اليأس والهجر التي قد يستسلم لها اللاجئون. وبحسب أحد اللاجئين الشباب «يكبر الفلسطينيون مع الصورة النمطية السلبية المرتبطة بهم»، مع ادعائه بتحولها إلى نبوءة حقيقية في مرحلة معينة: «لا عمل، ولا مستقبل، ولا شيء لنخسره».

ويرى الشباب بأن التمييز ضد الفلسطينيين يمارس بطرق بارعة، ويعزون أيضًا محدودية الفرص المتاحة لهم «لمناقشة حضور الشعب الفلسطيني ودوره في الدول المضيفة» بصراحة ووضوح، إلى الصور النمطية المرتبطة بهم. كما يقر المستجيبون بأن منظمة التحرير الفلسطينية وإستراتيجياتها «قد خلقت أعداء» لهم في الوطن العربي، مما ضيّق الخناق على دعم القضية الفلسطينية. كما أنهم على دراية بافتقار الفلسطينيين في الماضي «إلى الوعي» بعواقب كفاحهم في المجتمعات المضيفة، الأمر الذي ربما ساهم في تكوين تلك الصورة السلبية عنهم. ولعل هؤلاء الشباب يساهمون دون وعي منهم من خلال هذا النقد الذاتي في منح معنى جديد لمفهوم «أن يكون المرء فلسطينيًا»، وتبني مفهوم مختلف 'للمقاومة': فهم يتحدثون عن 'النضال من أجل العدالة' وتحقيق حقوق الفلسطينيين من خلال «تمكين» أنفسهم ومجتمعاتهم على حد سواء. وأعرب مستجيب شاب من الأردن عن رأيه قائلًا «لا يمكن للمقاومة أن تعني الاستعداد للموت فقط». ويعتبر المستجيبون من قطاع غزة إلى سوريا ومن لبنان إلى الضفة الغربية والأردن، أن الاندماج التعليمي والاجتماعي هما الطريق الرئيسي للمساهمة في القضية الفلسطينية.

27 سياسة المعاناة: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا لنيل غابيام (2016) : Gabiam, N. (2016), *The politics of suffering: Syria's Palestinian refugee camps.* Indiana University Press

ويقر المستجيبون بأن «كونك فلسطينيًا هو وصف سياسي بحد ذاته»، وأن اعتناق مثل هذه الهوية «يحمل رسالة في طياته»، إلا أنهم يرفضون الجدال المتعلق بمفهوم «التمييز الإيجابي» السائد عند السلطات المضيفة، والذي ينطوي على ضرورة أوجه الحرمان لضمان بقاء قضية اللاجئين قائمة أمام العالم.

> «لقد سئمت من استخدامي كأداة سياسية، ومن تجاهلي وتهميشي ورفضي لأسباب لا تمت بصلة لشخصيتي، ومن اضطهادي، ومن أن العالم ينظر إلي وكأنه لا يستطيع تصور ماهية اللاجئ الفلسطيني...» [مستجيب من مخيم خان يونس، قطاع غزة]

ويطالب المستجيبون بأن ينظر إلى هويتهم ببساطة على أنها «إنسانية»: «كشخص يعيش فلسطينيته» مع بقاء «ولائه للدولة» في الأردن، وحصوله على «اعترافها به» و«حقوقه كبشر» في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة مع «خدمته للقضية *[*الفلسطينية*]* في كل مكان»، الأمر الذي يشمل الشتات كما قال المستجيبون من سوريا.

2.2 التوعية والتعليم لدعم الشباب للتعايش بشكل أفضل مع هويتهم

يكمن جزء من 'معضلات الهوية' التي يتحملها الشباب بحسب المستجيبين، من لبنان والأردن تحديدًا، في الفجوة المتزايدة بين صور فلسطين الساحرة من حيث كونها «بلاد السحر والجمال» أو «الأرض المقدسة التي يناضلون من أجل استعادتها»، وبين الطريقة التي يتعامل بها النظام التعليمي مع فلسطين، سواء في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو الدول العربية المضيفة. وعبّر معظم المستجيبين صراحة عن استيائهم من حقيقة تهميش القضية الفلسطينية بشكل كبير، أو تغييبها، في المناهج التعليمية رغم أنها كانت عنصرًا أساسيًا في مناهج التاريخ المعاصر في الشرق الأوسط؛ كما يصرون على «ضرورة مناقشتها على نحو أكبر» نظرًا لأهميتها. كما لاحظ المستجيبون من الأراضي الفلسطينية المحتلة الاختفاء التدريجي لفلسطين ما قبل عام 1948 في منهجي التاريخ والجغرافيا الحاليين: «تناولت المناهج في الماضي معلومات أكبر حول فلسطين والشعب الفلسطيني والاحتلال مقارنة بالمناهج الحالية». ويعتقد المستجيبون بأن هذا التوجه ناتج عن الضغوطات الخارجية التي يفرضها المانحون الغربيون على السلطة الفلسطينية مقابل الدعم المالي كطريقة «للحد من وعيهم الفلسطيني» من أجل تحقيق «معاهدة سلام بخسة الثمن مع دولة الاحتلال الإسرائيلي *[*تضر*]* بمصالح الفلسطينيين».

ومن الجدير بالذكر تفاقم هذه التصورات في السنوات الأخيرة بسبب ازدياد ممانعة الأونروا، التي تستخدم مناهج الدولة المضيفة، لدعم الأنشطة الثقافية التي تسمح «بإبراز الهوية الوطنية الفلسطينية»، مبررة ذلك باتباعها سياسة الحيادية المذكورة أعلاه، والتي يفسرها اللاجئون على أنها أسلوب «لعدم إثارة غضب دولة الاحتلال الإسرائيلي والجهات الغربية المانحة»:

> «تمنحنا الأونروا الكثير، إلا أنني أطالبهم بإضافة التاريخ الفلسطيني كمساق خاص في المناهج التعليمية... حيث يحتاج الشباب لأن يكبروا وهم مدركون لهويتهم، وللأسباب التي تقف وراء كونهم لاجئين، والمكان الذي يسمى بالوطن ويريدون العودة إليه». [مستجيب من مخيم شاتيلا، لبنان].

ويقدر المستجيبون الضغوطات التي تُفرض على الأونروا رغم أنهم لا يفهمون السبب الذي يدفعها إلى «الخجل من حماية هوية اللاجئين» من خلال طمس تاريخ هذه الهوية.

وعبّر عدد من المستجيبين عن إيمانهم بأن رفع وعي «الفلسطينيين بهويتهم والبلد التي جاؤوا منها وأسباب حدوث ذلك» قد يساهم في تغيير أنماط التمييز التي يتعرضون لها في الدول المضيفة. واقترح بعضهم أن «الناس يدركون أن مفهوم 'المقاومة الفلسطينية' ما زال حيًا لدى *[*الشباب*]*»: لا على شكل «صراع عسكري من خلال القوات المسلحة لتحرير الأرض»، بل كنضال «لتحرير الشعب الفلسطيني» من خلال قوة حقوق الإنسان وتمكين التعليم وتكافؤ الفرص، وهي مفاهيم حاولت منظمات اللاجئين الفلسطينيين مثل منظمة عائدون في لبنان وسوريا، ومن بين مفاهيم أخرى، التطرق لها على مر العقدين الماضيين أو أكثر من خلال المخيمات الصيفية السنوية الموجهة للاجئين الفلسطينيين الشباب تحت اسم 'حق العودة'.

3. تطلعات المستقبل: الآمال والمعضلات

النتائج الرئيسية:

(1) يقف الشباب وقفة صمود أمام حق العودة، ليضمنوا محاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي عن عدم حصولهم على هذا الحق أولًا وأخيرًا، إلى جانب حق اختيار المكان الذي يريدون الذهاب إليه أو العيش فيه بكرامة. وعلى الرغم من استخدامهم لشعار 'العودة إلى فلسطين'، إلا أنهم يعنون بها دولة فلسطين المستقبلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو فلسطين ما قبل عام 1948 (سواء بالإشارة إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي أم لا)

(2) يطالب المستجيبون على المدى القصير بالحصول على حقوق في الدول المضيفة أو الثالثة، بدءًا من حقهم في الحصول على تعليم مناسب ووظائف لائقة و'فرص' أخرى. ولا يعتبرون المطالبة بهذه الحقوق خيانة للقضية الفلسطينية أو تنازلًا عن حق العودة إلى فلسطين التاريخية

(3) إن مطالبة الشباب بالتمكن من التعبئة والتجمع في مكان يمكنهم فيه النقاش والتوحد والدفاع عن القضية كفلسطينيين، وكجزء من المجتمع المضيف أيضًا، هو عنصر أساسي لتحقيق تطلعاتهم

(4) على الرغم من القيود المفروضة على الأونروا، إلا أنها تعتبر جزءًا من القضية الفلسطينية الساعية إلى العدالة كما تجب حمايتها والحفاظ عليها.

كيف تحدد القيود الكثيرة المفروضة على حياة اللاجئين الشباب وسط بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة طريقة تصورهم لمستقبلهم؟ لم يُشر المستجيبون عند الإجابة على هذا السؤال إلى المساهمة في استعادة العدالة والحرية والكرامة فحسب، بل إلى الحاجة للتمتع بحياة طبيعية تضمن لهم حرية الدراسة والسفر إلى الخارج والعمل. وعلاوة على ذلك، يدعو العديد من المستجيبين في هذه الأيام إلى طريقة جديدة «للنضال» من أجل الحصول على حقوقهم الفردية والجماعية التي تنطوي، إلى جانب حق العودة (إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي الحالية) وحق تقرير المصير (من خلال تأسيس دولة فلسطينية)، على حق العيش بكرامة سواء في الدول المجاورة المضيفة أو أي مكان آخر في العالم الغربي دون أن يعني ذلك التنازل عن حق العودة.

3.1 العودة، مطالبة دائمة لتحقيق العدالة

يبقى سؤال اللاجئين عن موعد العودة حاضرًا في خطابهم كلما سئلوا عن مستقبلهم؛ إذ يرتبط به ارتباطًا وثيقًا كعنصر أساسي في الوعي الأخلاقي والسياسي للاجئ الفلسطيني:

> «نكبر وحق العودة يعيش في داخلنا مع ذلك النداء إلى «العودة» حتى عندما لا نملك شيئًا... يعلّم [اللاجئون] أطفالهم منذ نعومة أظافرهم الأماكن التي جاؤوا منها قبل أي شيء آخر، وأنهم سيعودون إليها يومًا ما، ويعتبر ذلك بمثابة أداء شعيرة دينية». [مستجيب من مخيم برج البراجنة، لبنان].

يظهر الشعور ببقاء مبدأ العودة «مقدسًا» دون إمكانية التنازل عنه -ودون أي تعويض حتى[28]- جليًا في كلمات هذا المستجيب من الأردن حيث قال: «لا يمكننا التنازل عن حق العودة تمامًا كما لا يمكننا التنازل عن أولادنا». وأقر عدد كبير من المستجيبين بأن الجانب العاطفي لحق العودة يتداخل مع الجوانب القانونية والسياسية له، ولكن، وطالما أن «القضية لم تحل وفقًا لما يقتضيه القانون الدولي»، فسيكون من الصعب التوصل إلى حل يصون كرامة اللاجئين.

28 نادرًا ما ذكر خيار التعويض مقابل التنازل عن حق العودة كخيار متاح للاجئين في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ويبدو أن معظم المستجيبين لا يفهمون ماهيته تمامًا. وعلى الرغم من أن بعضهم قد ألمح إلى ضرورة حصول اللاجئين على تعويض «إلى جانب العودة وليس مقابلها»؛ شكك البعض بكيفية تحقيق ذلك بطريقة دون تفسيرها على أنها "خيانة للعدالة". وكما قالت إحدى المستجيبات اللاجئات الشابات في الضفة الغربية "كيف يمكننا أن نعوض شعبًا عن خسارة أرضه كاملة؟" [مستجيبة من الضفة الغربية].

كما يتفق المستجيبون على استحقاقهم العودة «كحق لهم»، مع جمع آراء متنوعة ومختلفة حول كيفية تطبيق ذلك على أرض الواقع في ظل استحالة العودة بأعداد غفيرة في الوقت الحالي إلى دولة الاحتلال الإسرائيلي الحديثة. ومن ضمن المسائل التي نوقشت مع المستجيبين من الأردن ولبنان وسوريا، موضوع ما إذا كانت العودة تعني الرجوع إلى أماكن نشأة أجدادهم، التي تقع في إسرائيل حاليًا، أم إلى دولة فلسطينية مستقلة في المستقبل[29]. وعلى الرغم من جرأة عدد قليل من المستجيبين في التعبير عن نيتهم عدم العودة إلى فلسطين وتفضيلهم العيش في مكان آخر (في أوروبا مثلًا)، مع إصرار عدد منهم –خاصة اللاجئين في لبنان– على عزمهم «العودة إلى بيت أجدادهم، حيث يعيش بعض من أفراد عائلاتهم»، إلا أن عددًا كبيرًا منهم ممن يقيمون في/يحلمون بجنسية الدول المضيفة، كانوا غير متأكدين من رغبتهم بالعيش في دولة الاحتلال الإسرائيلي الحديثة (أي تحت حكم إسرائيل) أو حتى في الدولة الفلسطينية (التي تعني بالنسبة للكثيرين العيش «تحت القمع الإسرائيلي»). ويبدو ذلك جليًا على نحو أكبر في الأردن، حيث اعترف بعضهم بخجل عن عدم رغبتهم في مغادرة البلد -إلا أن ذلك، بحسب أحد مستجيبي المخيمات الذين يحملون الجنسية الأردنية- «لا يعني أنني نسيت أصولي التي ستبقى فلسطينية».

وربما تؤثر حقيقة أن تطلعات الفلسطينيين فيما يتعلق بتقرير المصير والسلام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي لم تكن بعيدة المنال على تصور الشباب للاحتمالات والخيارات، إذ أشار العديد من المستجيبين بأنهم قد يعودون إلى فلسطين (إلى دولة فلسطين غالبًا وليس إسرائيل) في حال الاستطاعة، وبأنهم «سيقدمون المزيد لفلسطين لو توفرت لهم ظروف *[معيشية]* أفضل» بحسب إحدى المستجيبات من لبنان. ومن ناحية أخرى، اتفق مستجيبون آخرون على رغبتهم بالمشاركة في المزيد من الأنشطة الاجتماعية والسياسية بهدف تصعيد قضية تحقيق العدالة في فلسطين، وشارك مستجيبون من سوريا، ممن يقيمون في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا كطالبي لجوء حاليًا، عبارات مشابهة لذلك حيث قال أحدهم: «إن الذهاب إلى فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة سيكون حلمًا»، متفقين على أنه وفي ظل استحالة تحقيق هذا الحلم -فإن العيش في أماكن توفر لهم الأمان والهروب من الاضطهاد والفقر المدقع قد يمنحهم فرصًا أكبر للمساهمة في القضية الفلسطينية والدولة المضيفة كذلك، كسوريا جديدة مثلًا، والتي تعتبر الآن «جزءًا من هويتنا أيضًا» على حد تعبير أحد المستجيبين من كندا.

واتفق جميع المستجيبين على أن حق العودة هو «حق مشروع» لكل لاجئ، ويعني ذلك بالدرجة الأولى «منح اللاجئين فرصة الاختيار»، سواء بممارسة الحق أو اختيار البديل، كالحصول على تعويض والعيش في مكان آخر. واتفق العديد أيضًا على أهمية «الحديث عن تطبيق معنى العودة على أرض الواقع» لكل من اللاجئين والقضية الفلسطينية في الوقت الذي «تختفي فيه فلسطين من خارطة القضايا العالقة»، كما أشار أحدهم. ويرتبط تحقيق معنى العودة بحسب القانون الدولي وما قد يترتب عليه عمليًا «*[بمحاسبة]* دولة الاحتلال الإسرائيلي عن *[إعاقة تحقيق]* حق العودة». واتفق الشباب على أن مسألة استعادة الممتلكات التي تركها اللاجئون خلفهم عام 1948 هي أمر غير قابل للتفاوض. وتبرز في هذه الدراسة أن محاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي على أفعالها المشينة السابقة والحالية هو جانب أساسي في تحقيق العدالة التي يطالب بها الفلسطينيون، حيث قال المستجيبون بأن عملية المساءلة يجب أن تبدأ بوقف «الانتهاكات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين»، وأولها رفع الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء الاحتلال والممارسات القمعية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وظهرت البراغماتية كأحد الجوانب الصادمة لنظرة المستجيبين لحق العودة، حيث يبدو أنهم على استعداد لتقبل الحلول المطروحة التي تجمع بين عيش حياة كريمة في أي مكان في العالم والسعي وراء عودتهم التي تعتبر «جزءًا من الماضي والمستقبل على حد سواء» -كما أشارت إحدى المستجيبات، رافضة اعتبار العودة «موضوعًا باليًا»- من خلال الكفاح السلمي للحصول على جميع الحقوق التي يستحقها الفلسطينيون.

29 لم تناقش هذه المسألة مع اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما أنهم يقيمون في الدولة المحتمل تأسيسها في المستقبل: بل نوقشت مسألة العودة إلى فلسطين ما قبل عام 1948 فقط.

3.2 في انتظار العودة أو الهجرة: حلول لتأمين حياة كريمة

برزت فكرة عدم «تعليق» الحقوق الأخرى في خضم تطلعات المستجيبين لتحقيق حق العودة بقوة وذلك في كافة نقاشات مجموعات التركيز المتعلقة بالمستقبل، وخصوصًا لدى أولئك الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي أو يعانون ظروفًا اقتصادية صعبة أو من وضع قانوني غير ثابت، حيث يدرك هؤلاء الأشخاص التنازل الذي حصل عن العديد من الحقوق المدنية على مذبح المصالح السياسية، ويرى كثيرون بأنه لا حاجة إلى ذلك مرة أخرى. ومن ناحية أخرى، عبر بعض المستجيبين عن الحاجة إلى البحث في وسائل كانت تعتبر «محظورة» في الماضي، كالحصول على جنسية دولة أخرى. وبالنسبة للعديد من المستجيبين، فإن التوفيق بين الكفاح المستمر للحصول على حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم الشخصية للحصول على حياة كريمة، سواء داخل مخيمات اللاجئين أو خارجها، هو عنصر رئيسي لتحقيق العدالة للفلسطينيين وتمكينهم من التفكير في مستقبل أفضل وأكثر استقرارًا. وبينما جادل عدد قليل من الفلسطينيين بأن حمل جنسيات دول أخرى سيساهم في خسارة حقهم في تقرير مصيرهم في فلسطين أو حق العودة إلى أرضهم في فلسطين التاريخية، إلا أن معظم المستجيبين لا يرون تعارضًا بين تحسين حقوقهم في الدول المضيفة أو غيرها وحقهم في العودة. ولهذا السبب، لا يعتبر المستجيبون المقيمون في الأردن جنسيتهم الأردنية عائقًا أمام حقوقهم كأحفاد للاجئين الأصليين من فلسطين. ومن ناحية أخرى، أشار لاجئون من سوريا ممن يقيمون حاليًا في كندا وهولندا في انتظار حصولهم على جنسية هذه البلدان، بأنهم قد يستخدمون جوازات سفرهم الجديدة «لزيارة فلسطين ودولة الاحتلال الإسرائيلي».

ومن الجدير بالذكر أن طاقة وحماس المستجيبين خلال النقاشات بشأن المستقبل المرجو على كل من المدى المتوسط والبعيد لم تخفف من خوفهم من احتمالية استمرار تدهور الأوضاع المعيشية على المدى القصير عمومًا، مما قد يضعف أية فرصة لهم لتحقيق آمالهم وتطلعاتهم. وعلى الرغم من إدراك الشباب لشرعية مطالباتهم بالعيش بكرامة وأمان وسلام، إلا أن مناقشة كيفية تحقيق ذلك على أرض الواقع أسفرت عن شيء من اليأس. وللأسباب الموضحة أعلاه (في القسم الأول)، يرى عدد قليل جدًا منهم قدرتهم على التأثير على مستقبلهم في المكان الذي يعيشون فيه الآن، وهنالك فرق واضح بينهم وبين أولئك الذين يحملون جنسية دولة أخرى ويقيمون فيها (مثل الأردن، وأولئك ممن يقيمون في لبنان وسوريا في حالات قليلة فقط)، حيث يدرك أولئك (وخاصة الفلسطينيون الذين يقيمون في الأردن أو بعض الفلسطينيين المولودين لأب لبناني) الميزة التي يتمتعون بها مقارنة بغالبية اللاجئين في مناطق عمل الأونروا ممن ظلوا دون الحصول على أي جنسية. وشعر بعض المستجيبين في الفئة الأخيرة بنوع من «الشلل» عند التفكير بكيفية تحسين أوضاعهم، حيث أن الحياة التي يحلمون بها «هي عكس ما يعيشونه الآن تمامًا»، ولكنهم يرون بصيص أمل بتغييرها؛ بينما شعر آخرون بالاستياء من عدم «معاملتهم كبشر» وهم مصرون على تغيير هذا.

ويشعر لاجئو المخيمات بأنهم مستضعفون أكثر من غيرهم، حيث يشعر العديد منهم بأنهم «عالقون في الصندوق الذي يمثله المخيم». وقال مقيم في إحدى مخيمات الضفة الغربية ساخرًا: «لم يقدم المخيم لي شيئًا خلال الثلاثين سنة الماضية، ومن المرجح أنه لن يقدم أكثر في الثلاثين سنة القادمة أيضًا»، كما يبدو أن الهروب إلى الخارج وطلب اللجوء في أي مكان يستطيعون الوصول إليه هو الحل العملي الوحيد:

> «أنا فاشلة. لا أستطيع القيام بأي شيء غير البقاء على قيد الحياة فقط. إن أملي الوحيد هو الفرار *[من الأردن]* وطلب اللجوء في بلد آخر». [مستجيبة من اللاجئين الذين قدموا من غزة، الأردن].

عندما سُئل المستجيبون عن البلد التي يرغبون في الذهاب إليها، أجاب معظمهم: «ليس إلى دولة عربية»، «الدول العربية لم تعد ترحب بالفلسطينيين». ويدرك الشباب تمامًا الحقيقة التي يمر بها أقرانهم في المنطقة العربية من خلال وسائل الإعلام المعولمة، ويشيرون في هذا الصدد إلى العراق وسوريا، وحتى أماكن مثل المملكة العربية السعودية التي يعاني فيها الفلسطينيون بازدياد من التمييز وحتى الاضطهاد. ويبدو أن لاجئي المخيمات الذين يملكون فرصًا محدودة في المجتمع المضيف هم أول المعرضين لضغوطات مغادرة المكان الذي يقيمون فيه. وكما عبرت إحدى النساء المسؤولات في منظمة مجتمعية في مخيم البقعة عن الوضع: «سل أي لاجئ في المخيم... وسيقول لك: أريد الذهاب إلى كندا أو أمريكا... لم يعد هنالك وجود لفلسطين». ويثير هذا الوضع قلق الفلسطينيين الذين يواجهون وضعًا قانونيًا خاصًا يعرضهم للتمييز ضدهم في الدول المضيفة مع شعورهم بالانعزال، كاللاجئين القادمين من غزة الذين يقيمون في الأردن، أو المقيمين في لبنان بدون هويات (وتحديدًا الفلسطينيين القادمين من قطاع غزة أو الأردن والذين التحقوا بمنظمة

التحرير الفلسطينية في لبنان بعد عامي 1969-1970، ولم تجدد بطاقات هوياتهم الأصلية الأردنية أو المصرية)[30].

«سأكون آخر شخص يغادر. ولكنني لا أملك وظيفة أو مالًا، ولا أريد أن يدعي ابني عليّ كما دعيت على والدي وكما دعا والدي على والده». [مستجيب من مخيم برج البراجنة، لبنان].

في الواقع، أشار المستجيبون من لبنان إلى أن فكرة الهروب (أو الهجرة) تعود إلى أواخر السبعينيات من القرن العشرين، أي خلال فترة الحرب الأهلية، وأنها قد تصاعدت مرة أخرى في السنوات الأخيرة. وعلّق أحدهم بأن «أكثر من 60% من [اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان] يقيمون في الخارج»[31]، وبينما قامت أجيال من الفلسطينيين «بالتمسك بما يعرفونه *[لبنان]* خوفًا من *[*الحياة في الخارج*]*»، فإن جيل الشباب يشعر بعدم وجود «مساحة» له، بالإضافة إلى تعرضه المستمر للإساءة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يرفع من مستوى الاستنكار إلى أقصى حد دون وجود عواقب ملموسة تطبق على دولة الاحتلال الإسرائيلي. وأما فيما يخص سوريا، فعلى الرغم من صعوبة التنبؤ بتطور وضع اللاجئين الفلسطينيين فيها، إلا أنه يلخص بطرق عديدة مصير الشعب الفلسطيني ككل، حيث يعكس تعرضهم الدائم للتشتيت/النزوح الشعور المتعلق بما يعنيه العيش في المنفى لمدة ممتدة دون حماية أو جنسية، مع التوق للتوصل إلى حل يبدو صعب المنال. ومن الواضح معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سوريا ممن تم التواصل معهم لإتمام هذه الدراسة من الصدمة والوحدة لما وجدوا عليه أنفسهم من وقوعهم خارج شبكة الدعم المألوفة لمجتمعهم الفلسطيني وخارج سوريا على حد سواء. وكما قالت إحدى المستجيبات التي تعيش في أوروبا حاليًا: «لم أعد أستطيع التفكير في المستقبل بعد الآن». «يكفينا أن نقلق على حاضرنا». وقد يحتاج العديد منهم لدعم نفسي لتخطي صدمة الحرب والانشقاق المجتمعي الجديد الذي شهدوه.

«أرتاد جلسات العلاج النفسي منذ وقت طويل، إنني عالق في الحاضر الذي لا أحبه، وفي حلقة مفرغة من المجهول». [مستجيب من سوريا يقيم في الولايات المتحدة].

3.3 المستقبل الآن: تمكين الشباب كحل مرحلي

يرى معظم المستجيبين أن الوضع الحالي لا يُحتمل، فكما قالت إحدى اللاجئات اللبنانيات الشابات: «لا يمكن أن يستمر الوضع على ما هو عليه الآن». ويخشى العديد منهم أن «ينفجر الوضع» في النهاية. وساد بين المستجيبين تخوّف يقضي بأن الشباب اليائس مستعد للتضحية بحياته، كما حصل في «انتفاضة السكاكين» في الضفة الغربية والقدس الشرقية في عامي 2015-2016،[32] أو خلال مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة عامي 2018-2019 [33].

وظهرت الحاجة للحصول على تعليم مناسب كوسيلة للتحرر، خاصة في ظل الاقتصاد الرقمي والعالم المترابط الذي نعيش فيه الآن، كعنصر أساسي في كل نقاش حول مستقبل الشباب الحالي. كما أُعتبر التعليم أيضًا، وعلى نحو غير مباشر، وسيلة لتوفير مساحات تحظى بالحماية مع كونها مخصصة للنقاش الحر، بجانب تكوين شبكة علاقات هامة خارج نطاق العائلة. ويظهر ذلك جليًا في الجامعات على وجه التحديد، إذ أتاح ارتيادها بانتظام، وبحسب خريجين من مخيم بلاطة (الضفة الغربية) ومخيم بداوي (لبنان)، للشباب اللاجئ فرصة التعرف على أقرانهم من خارج المخيمات والاختلاط بهم في بيئة قائمة على المساواة للمرة الأولى؛ ليستطيعوا توسيع شبكة علاقاتهم الخاصة ومراجعة مواقفهم حيال القيم المجتمعية والدين والسياسة والعالم ككل.

كما أشار المستجيبون إلى أمنيات الشباب في الحفاظ على «حماية» الأونروا و«صونها» بشكل عام، إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين.

«الأونروا هي نحن، وكأنما كانت جزءًا من كفاحنا ووجودنا الآن». [مستجيب من مخيم العروب، الضفة الغربية].

30 انظر الملحق 1.

31 تؤكد إحصائية السكان للاجئين الفلسطينيين في لبنان على ذلك: ما زال هنالك حوالي 175,000 لاجئ فلسطيني مقيم في لبنان حاليًا، بينما يشير عدد الأشخاص المسجلين إلى 475,000 شخصًا؛ انظر: http://www.lpdc.gov.lb/DocumentFiles/Key%20Findings%20report%20En-636566196639789418.pdf; / و https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_eng_sep_2019_final.pdf.

32 قتل خلال تلك الفترة 235 فلسطينيًا وأصيب 4,000 آخرون (بينما قتل 40 إسرائيليًا وجُرح 560 آخرون). https://en.wikipedia.org/wiki/2015%E2%80%932016_wave_of_violence_in_Israeli-Palestinian_conflict

33 راح ضحية هذه المسيرة 183 فلسطينيًا وأصيب 9,200 آخرون، https://en.wikipedia.org/wiki/2018%E2%80%9319_The Gaza Strip_border_protests

وعلى الرغم من الشعور بالاستياء تجاه الوكالة، عبّر المستجيبون عن أسفهم الشديد (لما يعتبرونه) ردًا دوليًا ضعيفًا على التلاشي التدريجي للأونروا، والهجمات المستمرة على أنشطتها ومصادرها ومقراتها، في القدس خاصة. كما انتقدوا مجتمعاتهم ككل إذ لم تحاول الاعتراض على إضعاف الأونروا، فكما قال أحد المستجيبين: «في الماضي، كان أي تغيير بسيط يطرأ على أي من برامجها أو خدماتها يثير القلق ويحظى بردود فعل قوية *[بين اللاجئين]*». ويفسر بعض المستجيبين سلبية اللاجئين في الوقت الحاضر كدليل على استسلامهم وعدم قدرتهم على المحاولة للتغيير في طريقة عمل الوكالة، كما يرغب هؤلاء المستجيبون في أن يستعيد المجتمع نشاطه في الدفاع عن ولاية الأونروا ودعمها.

وبشكل عام، يعتقد المستجيبون بضرورة إعادة تعبئة الشباب بطريقة إيجابية وإبداعية في مجتمعهم (أو مجتمعاتهم)، ويشعر الشباب بأنهم يستطيعون (ويرغبون كذلك) في أن يكونوا عنصرًا فاعلًا وهامًا في هذه العملية، كما يدركون في الوقت ذاته حاجتهم إلى مساحة خاصة لصياغة «أجندة» وطرحها للمستقبل، مع علمهم بأن تغيير المجتمع يحتاج إلى تخطيط واستثمار على المدى البعيد، ومطالبتهم بالمشاركة في عملية التغيير هذه. ويشعر معظم المستجيبين بحاجة ملحة إلى إيجاد حل، إلا أن تحقيق ذلك غير ممكن دون إشراك اللاجئين وسؤالهم أنفسهم -لا «السلطة الفلسطينية فقط»- عن الحلول المقترحة لديهم. ويطالب الشباب بـ «حقهم في الاختيار كفلسطينيين «وذلك كحراك» تحرّر حيثما كان»، بحسب تعبير أحد اللاجئين الشباب من الضفة الغربية، و«بالمشاركة الفعلية» ذلك أن «استشارتهم وحدها غير كافية». يتوق الشباب للتغيير ويعارضون بشدة استخدامهم كرهائن سياسيين.

«بالنسبة للسلطة الفلسطينية، يجب أن يبقى مخيم اللاجئين رمزًا للمقاومة، كيف يمكننا أن نكبر إذا ما كانت هذه هي الآمال المعقودة علينا؟» [مستجيب من مخيم الفوار، الضفة الغربية]

وعلى صعيد آخر، يتصور المستجيبون نقاشات وحوارات مع أقرانهم قد تؤدي إلى وضع إستراتيجيات إصلاح مشتركة؛ فالسياق أمر هام جدًا لتحديد كيفية تحقيق مثل هذه الاحتمالية. فعلى سبيل المثال، وبينما بدا على المستجيبين من لبنان الشعور بالعجز عامة في المجتمع المضيف، إلا أن المستجيبين من سوريا، ممن يقيمون الآن في أوروبا وأمريكا الشمالية، شعروا بأنهم في مكان أفضل لتشكيل مستقبلهم «الآن كطالبي لجوء» و«مواطنين مستقبليين في دولة ديمقراطية» بصورة أكبر من وجودهم في سوريا كلاجئين فلسطينيين، إذ يشعرون بمزيد من السيطرة والحرية الآن في حياتهم مع قدرة أكبر على توجيهها وفقًا لخياراتهم الشخصية. ويشعر اللاجئون الذين يعيشون في المخيمات بأنهم بحاجة إلى وجود إطار عمل عام يسمح لهم بكسب ثقة الوكالة لـ«يصنعوا مصيرهم» ويقرروا بشأن مستقبل مجتمعهم. من يستطيع وضع إطار عمل كهذا؟ كان المستجيبون غير واثقين من الإجابة: السلطات المضيفة أم قيادات المخيمات، وكلاهما قد أخفق حتى الآن في إشراكهم في عمليات صنع القرار؟ أم الأونروا المتضررة ماليًا والتي تصارع للحفاظ على تقديم خدماتها الأساسية في السنوات الماضية؟[34] أم الوكالات التعاونية الدولية/الثنائية التي عادة ما تقتصر تدخلاتها على المشاريع قصيرة الأمد؟

وعلى الرغم من عدم وضوح الفرص المتاحة للاجئين الشباب في السياق السياسي الحالي في فلسطين والمنطقة ككل، فمن الواضح أن هؤلاء الشباب ما هم إلا قوة تعبئة قُيّدت حريتها بطريقة غير مشروعة بسبب الاضطهاد والظروف القانونية والاقتصادية والسياسية المعاكسة. وتبين الدراسة أن الجيل الجديد من اللاجئين يتحلى بالحماس والواقعية والقدرة النقدية على لعب دور هام في إعادة تشكيل الخطاب الفلسطيني وتعزيزه، إلى جانب إنعاش/تحقيق التطلعات الجماعية لتحقيق العدالة التاريخية والحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاعتراف بالحقوق الفردية الأساسية على قائمة الأولويات. ويستتبع هذا تنظيم «حملة حقوق إنسان» شاملة يعزم الشباب على إطلاقها دون التنازل عن أي من المسائل الرئيسية التي تهم قضية تحقيق العدالة داخل فلسطين ولصالحها، بجانب دعم تطلعات الشباب اللاجئ الاجتماعية والسياسية.

34 حاولت الأونروا تسليط الضوء على اللاجئين الفلسطينيين الشباب كعناصر فاعلة للتغيير. انظر الأونروا، «إشراك الشباب: البناء على إمكانيات اللاجئين الفلسطينيين الشباب»، مؤتمر اجتمعت فيه جهات معنية دولية وإقليمية رفيعة المستوى، ولاجئون فلسطينيون شباب من الميادين الخمسة للأونروا وما تبعه (بروكسل، آذار 2012). لم تجرِ متابعة هذه المبادرة، التي انصب تركيزها على الترويج لقضية اللاجئين الشباب بدلًا من دعم التشبيك بينهم، بسبب نقص التمويل والأولويات المتغيرة/المضطربة في المنطقة. الأونروا: https://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/unrwa-unveils-ten-youth-commitments.

4. الأولويات والتوصيات

يُقدم هذا القسم توصيات حول كيفية التعامل مع الأولويات التي جرى تحديدها خلال النقاشات مع اللاجئين الفلسطينيين الشباب بهدف تعزيز مشاركتهم في القضايا المرتبطة بمجتمعهم، ومع «نظام الحكم الفلسطيني» ككل بانتظار تطبيق حل عادل ومستدام. ويكمن الهدف في التغلب على القيود الحالية بطريقة تحترم هوية الشباب السياسية وتطلعاتهم، مع منحهم فرصًا للحراك الاجتماعي والسياسي.

تستهدف التوصيات التشغيلية الموضحة أدناه الجهات المعنية المحلية والدولية.

وقد جرى تصنيف هذه التوصيات ضمن أربع أولويات عالمية. يلخص الملحق 2 التوصيات كما يتضمن قائمة بأسماء الجهات المعنية ذات العلاقة والمدعوة لمتابعة التوصيات المطروحة.

I. السماح للشباب بالمشاركة في عمليات صنع القرار على المستوى المجتمعي

من الممكن معالجة الوضع الحالي المتمثل في تهميش الشباب على المستوى المحلي، أي حيث يقيم اللاجئون ويدرسون ويعملون. ولذا، يوصى بالآتي:

1. تشجيع مشاركة اللاجئين الشباب، من خلال دعمهم بالمصادر المالية والفنية، وذلك عن طريق وضع أطر عمل مستقلة تسمح لهم بتطوير مشاريع مجتمعية من اختيارهم وتنفيذها؛
2. مراجعة عمليات انتخاب/تعيين لجان المخيم ('الشعبية' و'خدمات المخيمات') بهدف ضمان مشاركة الشباب المباشرة والفاعلة في عمليات صنع القرار. ويمكن تطبيق هذه التوصية على أية مؤسسة تُعنى بتنفيذ مشاريع مجتمعية في المخيمات أو مجتمعات اللاجئين؛
3. ضمان حماية الشباب المشاركين في الأنشطة الاجتماعية والسياسية وسلامتهم وفقًا للمعايير الدولية التي تحمي مناصري حقوق الإنسان؛
4. إثارة نقاشات بين القادة السياسيين ومجتمعات المخيمات والشباب حول الحاجة إلى إشراك جميع فئات المجتمع المهمشة عمومًا، والشباب خاصة، على نحو أفضل في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم.

II. الترويج لجهود اللاجئين الفلسطينيين الشباب لتعزيز حقوقهم المعترف بها دوليًا

الحد من تأثير إضعاف الحركة السياسية الفلسطينية والغياب الواضح لقيادة سياسية موحدة وموثوقة للفلسطينيين في المنفى، ومواجهة التحديات المختلفة مثل «شعورهم بأنهم غرباء غير مرحب بهم» في المجتمعات المضيفة، ودعم استعداد الشباب ليكونوا جزءًا من العمليات المدنية/السياسية الأوسع التي تؤثر عليهم. ولذا، يوصى بالآتي:

5. دعم اللاجئين الفلسطينيين الشباب لبناء شبكات/منصات وطنية وإقليمية عبر الشرق الأدنى لتوصيل أفكارهم عن فلسطين وحقوقهم كلاجئين من خلال القادة الشباب، والتأكيد بالتالي على مشاركتهم بالعمليات السياسية التي تؤثر عليهم مباشرة. وقد يؤدي ذلك إلى خلق فرص هامة للاجئين الفلسطينيين الشباب للتأثير على ظروفهم الحالية ومستقبلهم السياسي.
6. دعم الشباب لتنظيم منتدى دولي للاجئين الفلسطينيين الشباب في العالم، وذلك عند الانتهاء من تأسيس الشبكات/المنصات الوطنية/الإقليمية، لمناقشة الإستراتيجيات والأولويات والأعمال المشتركة التي يجب تنظيمها، والآليات التي تساعد في رفع مداولات الشباب وتوصياتهم إلى القيادة السياسية والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأونروا [أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خارج مجال عمليات الأونروا].

III. دعم المبادرات الثقافية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين

7. دعم علاقة اللاجئين الفلسطينيين الشباب مع هويتهم المعقدة، والإجابة على أسئلتهم المتعلقة «بجذورهم» بما يشكل دعمًا نفسيًا هامًا لهم، ويجب أن يكون ذلك عنصرًا أساسيًا وهامًا في أنشطة تمكين الشباب والتدخلات الأخرى ذات العلاقة في المخيمات.

8. إتاحة فرص تعليمية (مساحات خاصة وأنشطة ممولة) للشباب لمناقشة التاريخ الفلسطيني وسياقه الدولي، بحيث يستطيعون استكشاف هويتهم الفلسطينية والحفاظ عليها، وفهم مواقف الدول والمجتمعات المضيفة وتوجهاتها بشكل أكبر في الوقت ذاته.

9. التأكد من قيام مدارس الأونروا، التي تستخدم المنهاج الوطني، بإعداد محتوى/مساقات حسب الفئات العمرية المختلفة -كنشاط إثرائي- حول قضية اللاجئين الفلسطينيين (كأصول القضية، وتطوراتها، ووضعها الحالي). وبالإمكان دعوة مؤرخين مرموقين لا ينتمون لجهات سياسية معينة ليكونوا جزءًا من هذا المشروع نظرًا لحساسية القضية.

10. استحداث فرص لتعزيز الصورة الإيجابية للشباب الفلسطينيين (اللاجئين) في المجتمعات المضيفة ومناقشة دورهم من خلال أنشطة رفع الوعي (المنتديات والفعاليات)، لما قد يكون لها من أثر إيجابي على الظروف المعيشية للفلسطينيين في المجتمعات المضيفة، وإمكانية حصولهم على حياة كريمة وفرص مناسبة.

IV. تمحور المبادرات الشبابية حول الشباب على نحو فعال

توفر البرامج الشبابية التي تركز على تمكين الذكور والإناث ودعمهم نفسيًا عاملًا داعمًا وهامًا في مرحلة رئيسية من حياتهم، وعادة ما تأتي وسط ظروف مليئة بالتحديات. ولذا، نوصي بالآتي:

11. تقييم الأثر المترتب على مبادرات تمكين الشباب السابقة والحالية على الشباب وعائلاتهم. وعلى الرغم من مرور كل برنامج/مبادرة بتقييم خاص، إلا أنها تفتقر إلى تقييم مقارن وشامل للمبادرات المتنوعة. [وعمليًا، يمكن القيام بذلك من خلال مناقشة الجهات المعنية الرئيسية وممثلين عن اللاجئين الفلسطينيين الشباب للبرامج الشبابية على مستوى الدولة/الإقليم. كما قد يزود ذلك، إذا ما تم تنفيذه على المستويين الوطني والإقليمي لاحقًا، الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الداعمة بفهم شامل لنقاط القوة ومجالات التحسين في المبادرات المختلفة من أجل دعم الشباب].

12. تصميم العناصر الشبابية في البرامج التنموية والإنسانية بما يتناسب مع أولويات الشباب والتي تتطلب منهم جميعًا (بصرف النظر عن انتماءاتهم) المشاركة في وضع أولوياتهم الخاصة.

13. وضع إجراءات للأمن والسلامة في المبادرات والبرامج الشبابية في المخيمات للحد من النظرة السائدة عن هذه الأخيرة من حيث كونها «مساحات ذات ظروف خاصة» لا تسري عليها سيادة القانون.

الملحق 1

نظرة عامة على وضع وثائق اللاجئ الفلسطيني

يعرض هذا الجدول نظرة عامة على وضع الوثائق الرسمية للفئات المختلفة المشار إليها في الكتاب فقط.

	الأردن	لبنان	الضفة الغربية	قطاع غزة	سوريا
لاجئو 1948 والمنحدرون منهم					
الجنسية	نعم	لا (ما لم يكن الأب لبنانيًا)	غير قانوني فلسطيني فعلي «جنسية»	غير قانوني فلسطيني فعلي «جنسية»	لا (ما لم يكن الأب سوريًا)
وثائق إثبات الهوية	جواز سفر مع رقم وطني وبطاقة هوية	جواز مرور (وثيقة سفر فقط)	جواز سفر صادر عن السلطة الفلسطينية، وهويات السلطة الفلسطينية	وثيقة سفر/جواز سفر وهويات صادرة عن السلطة الفلسطينية تشبه تلك التي يحملها غير اللاجئين (بما في ذلك الوثائق غير المعترف بها من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي)	وثيقة سفر للاجئين الفلسطينيين، وهوية صادرة عن الإدارة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب
لاجئو عام 1967، الذين يُعرفون باسم «نازحي 1967» والمنحدرون منهم					
الجنسية	لا	لا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا
وثائق إثبات الهوية	جواز سفر ساري المفعول لخمس سنوات (جواز مرور) لاجئون قادمون من غزة: جواز سفر ساري المفعول لسنتين (وثيقة سفر فقط) وبطاقة هوية.	من غير حاملي الهويات (حاملو الهويات غير سارية المفعول من الأردن والضفة الغربية ومصر بعد عام *1967*) «إثبات جنسية» من السفارة الفلسطينية في لبنان.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

تمتع الفلسطينيون في الشرق الأدنى بأوضاع ومعاملات متفاوتة لعدة عوامل (كوقت الوصول إلى البلد، والمناخ السياسي تجاههم، والوضع الاجتماعي والاقتصادي، والعائلة، والانتماءات السياسية أو الدينية، والمواقف المتغيرة تجاه القيادة الفلسطينية). وباختصار، فقد مُنح الفلسطينيون الذين أصبحوا لاجئين في عام 1948، إقامة قانونية في سوريا (حيث عوملوا كمواطنين إلى حد ما) ولبنان (حيث عوملوا على أنهم غرباء إلى حد كبير)، وحصلوا على الجنسية في الأردن (والتي امتدت حقوقها البرلمانية منذ العام 1949 وحتى 1988، إلى الضفة الغربية، إذ عومل أولئك الحاصلون على الجنسية الأردنية كمواطنين أردنيين). أما الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، فقد تمتعوا بأوضاع مختلفة تحت الاحتلال الإسرائيلي: فمنذ عام 1967 تمتعوا بوضع ومعاملة مماثلين للفلسطينيين الأصليين في الضفة الغربية وقطاع غزة (بينما حصل الفلسطينيون في القدس الشرقية على بطاقات إقامة إسرائيلية). ومن بين النازحين في عام 1967، خسر/غيّر بعضهم الوضع الذي ورثوه عقب حرب عام 1948: وهو ذات حال النازحين من قطاع غزة إلى الأردن في عامي 1967 و1968، إذ لم يمنحوا الجنسية الأردنية (بل مجرد وثيقة سفر). ويظل أولئك «المقيمون بدون هويات» في لبنان، أي الأشخاص الذين لا يستطيعون تجديد إقامتهم الأولية سواء المصرية أو الأردنية منها، مقيمين في البلد بدون وثائق رسمية.

الملحق 2 – جدول التوصيات

	الأولويات/التوصيات التي عبر عنها الشباب	الجهات المعنية
السماح للشباب بالمشاركة في عمليات صنع القرار على مستوى المجتمع		
.1	دعم **وضع أطر عمل مستقلة** تتيح للشباب تطوير مشاريع مجتمعية من اختيارهم وتنفيذها.	السلطات المحلية التعاون الدولي
.2	ضمان مشاركة الشباب بشكل مباشر وفعال في **عمليات انتخاب/تعيين** لجان المخيم ('الشعبية' أو 'الخدماتية'). * يمكن تطبيق هذه التوصية على أية مؤسسة تعنى بتنفيذ مشاريع مجتمعية في المخيمات أو مجتمعات اللاجئين.	لجان المخيم * المنظمات المجتمعية والمنظمات المحلية/الدولية.
.3	ضمان **سلامة** المشاركين في عملية التعبئة الاجتماعية السياسية وفقًا للمعايير الدولية لمناصري حقوق الإنسان.	السلطات المحلية * المنظمات المجتمعية والمنظمات المحلية/الدولية.
.4	إثارة نقاش داخل القيادة ومجتمعات المخيمات والشباب وفيما بينهم حول الحاجة إلى **إشراك جميع فئات المجتمع المهمشة عادة**، بما في ذلك الشباب، بطريقة أفضل في عمليات صنع القرارات التي تؤثر عليهم.	السلطات المسؤولة عن المخيمات * المنظمات المجتمعية والمنظمات المحلية/الدولية.
الترويج لجهود اللاجئين الشباب لتعزيز حقوقهم المعترف بها دوليًا		
.5	دعم اللاجئين الفلسطينيين الشباب **لإنشاء شبكات/منصات وطنية وإقليمية في الشرق الأدنى** لنقل أفكارهم بشأن فلسطين وحقوقهم كلاجئين فلسطينيين من خلال القادة الشباب، والتأكيد بالتالي على أهمية مشاركتهم في العمليات السياسية التي تؤثر عليهم. وقد تكون هذه وسيلة الشباب للعب دور في تحديد ظروفهم الحالية، وإتاحة الفرص وسبل العيش الكريم لهم، وتحديد مستقبلهم السياسي أيضًا.	المنظمات الشبابية * المنظمات المجتمعية والمنظمات المحلية/الدولية.
.6	حالما يتم إنشاء الشبكات/المنصات الوطنية/الإقليمية، من الواجب مساعدة الشباب على تنظيم **منتديات دولية للشباب الفلسطينيين اللاجئين على مستوى العالم. وقد تمكنهم هذه المنصة من مناقشة الإستراتيجيات، وتنظيم الأولويات والأعمال المشتركة، إلى جانب وضع الآليات** اللازمة لرفع مشاورات الشباب وتوصياتهم إلى القيادة السياسية والمجتمع الدولي والأونروا [أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خارج مجال عمليات الأونروا].	منظمة التحرير الفلسطينية الأونروا المنظمات الدولية

دعم المبادرات الثقافية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين		
.7	إدخال أسئلة تتعلق **بالهوية الفلسطينية و«جذورها»** كجزء من أنشطة تمكين الشباب والتدخلات ذات العلاقة التي تؤثر عليهم.	منظمة التحرير الفلسطينية المنظمات المحلية والدولية
.8	إتاحة **فرص تعليمية للشباب (أماكن وأنشطة ممولة) لمناقشة التاريخ الفلسطيني** والسياق الدولي ذي العلاقة (قضية اللاجئ الفلسطيني)	سلطات الدول المضيفة منظمة التحرير الفلسطينية المنظمات الدولية/المحلية العاملة مع الفلسطينيين/ الشباب
.9	إعادة طرح **محتوى/حصص حسب العمر في مدارس الأونروا فيما يتعلق بقضية اللاجئ الفلسطيني** (أصولها، وتطوراتها، ووضعها الحالي) –وذلك كنشاط إثرائي لهم.	الأونروا بالتعاون مع مؤرخين مرموقين
.10	استحداث فرص **للترويج لصورة إيجابية من حيث دور الشباب الفلسطيني (اللاجئ) في المجتمعات المضيفة وعلى المستوى الدولي ومناقشتها** من خلال أنشطة نشر الوعي (منتديات وفعاليات).	سلطات الدول المضيفة المنظمات المحلية والدولية
تمحور المبادرات الشبابية حول الشباب على نحو فعال		
.11	تقييم أثر مبادرات تمكين الشباب السابقة والحالية **على الشباب وعائلاتهم.**	المنظمات الدولية العاملة مع الشباب (الأمم المتحدة والتعاون الثنائي/الدولي)
.12	تصميم **العناصر الشبابية للبرامج/المشاريع التنموية والإنسانية** بما يتناسب مع أولويات الشباب وبمشاركة فاعلة من الشباب أنفسهم.	المنظمات الدولية العاملة مع الشباب (الأمم المتحدة والتعاون الثنائي/الدولي)
.13	وضع إجراءات لتعزيز **الأمن والسلامة** في المبادرات والبرامج الشبابية المعقودة في المخيمات.	المنظمات الدولية العاملة مع الشباب (الأمم المتحدة والتعاون الثنائي/الدولي)

قائمة المراجع

- أل. أتشيلي (2012)، 'هل يضجر السياسي؟ إنكار «السياسي» في مخيم اللاجئين الفلسطينيين وتمويهه'، أطروحة مقدمة لدرجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، عام 2012، قسم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.
- ف. ألبانيز ول. تاكينبيرغ (2020)، المهاجرون الفلسطينيين في القانون الدولي، الطبعة الثانية، دار نشر جامعة أكسفورد.
- ج. الحسيني (2011)، إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن: بين منطقيات الاندماج والإقصاء، بيروت، مطابع المعهد الفرنسي للشرق الأدنى.
- آلان، هاربيت وآخرون (2015)، دوافع التطرف العنيف: فرضيات ومراجعة أدبية، المعهد الملكي للخدمات المتحدة.
- المصري وآخرون (2014)، تحليل وضع الشباب في لبنان المتأثر من الأزمة السورية، شبكة التعلم النشط من أجل المساءلة والأداء في العمل الإنساني (ALNAP)، https://www.alnap.org/help-library/situation-analysis-of-youth-in-lebanon-affected-by-the-syrian-crisis
- ف. النمري (2009)، «مشروع تطوير مخيم الطالبية وتحديات المشاركة المجتمعية»، ورقة بحثية، 2010، https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/pal_camps/pc_events/Documents/20101008ifi_unrwa60_conference/conference_papers/day2/ifi_unrwa_conf_day2panel2_paper2_nammari.pdf
- ف. النمري (2013)، «التطوير التشاركي الحضري والسلطة: دروس مستفادة من مشروع تجريبي»، هابيتات الدولية، 39، 224-231.
- ف. النمري (2014)، «عندما تؤثر العوامل العالمية على المحلية: إعادة النظر في برنامج التحسينات في مخيم الطالبية»، هابيتات الدولية، 44، 158-167.
- المعونة الأميركية للاجئين في الشرق الأدنى (2019)؛ ما هي أوضاع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين؟، https://www.anera.org/blog/what-are-palestinian-refugee-camp-conditions-like/
- بديل (2019)، دراسة عن اللاجئين الفلسطينيين والنازحين داخليًا 2016-2018، المجلد التاسع.
- د. تشاتي (2002)، «نشر نتائج أبحاث مع أطفال ومراهقين فلسطينيين»، مراجعة الهجرة القسرية، 15، ص.40-42.
- ن. غابيام (2016)، سياسة المعاناة: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، مطبعة جامعة إنديانا.
- س. حنفي (2010)، «الحكم، والحكومات، وحالة الاستثناء في مخيمات اللاجئين الفلسطينية في لبنان»، مجلة دراسات اللاجئين، مجلد 23، الإصدار 2، ص. 134-159.
- منظمة إنتربيس-مستقبلنا (2017)، التحديات والتطلعات: دراسة عن الشباب والسلام والأمن استنادًا إلى قرار الأمم المتحدة *2250*، https://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2018/04/2018-IP-case-study-Palestine-v3.pdf
- كيني-الشوا (2019)، «الشباب الفلسطيني: المرحلة التالية للمقاومة»، مجلة نيوبوليتكيس، https://newpol.org/issue_post/palestinian-youth-the-next-stage-of-resistance/
- كانت وآخرون (2017)، التماسك الاجتماعي في أوقات النزوح القسري -حالة الشباب في الأردن، جامعة جورج أوغست في غوتنغن، رقم.243، https://www.econstor.eu/bitstream/10419/172511/1/1009649701.pdf
- لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني 2017))، تعداد السكان والمساكن في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان -*2017*، http://www.lpdc.gov.lb/DocumentFiles/Key%20Findings%20report%20En-636566196639789418.pdf

- المجلس النرويجي للاجئين (2016): مستقبل في الميزان، https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/a-future-in-the-balance---syria.pdf
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2016)، سبع نتائج رئيسية من دراسة حوكمة الشباب، برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للحوكمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، http://www.oecd.org/mena/governance/seven-key-findings-from-the-youth-governance-survey.pdf
- ج. بيتيت (2019)، مشهد الأمل واليأس: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (إنثروبولوجيا العنف السياسي)، مطبعة جامعة بنسلفانيا.
- ن. بيكودو (1989)، الحركة الوطنية الفلسطينية: الأصل والبنية، باريس، دار نشر آرماتان.
- ر. صالح (2018)، «اللاجئون والسياسات الشافية: من حقوق الإنسان إلى الحق بأن تكون إنسانًا»، مجلة جنوب الأطلسي الفصلية، 117 (1)، ص. 135-155.
- ر. سقلاوي (2019)، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ما بعد عام 1990: معضلات النجاة والعودة إلى فلسطين، مجلة الدراسات العربية الفصلية، مجلد. 41، رقم. 1، ص. 78-94.
- أو. دي. سويدان، (2016)، عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي: أدلة من الأردن، مراجعة الاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، مجلد 12، رقم. 3، ص. 279-300.
- إم. تيندا و دبليو. جيه. وويلسون (2002)، الشباب في المدن- منظور عابر للوطن، كامبردج، مطبعة جامعة كامبردج.

صندوق الأمم المتحدة للسكان (2017)، الشباب في فلسطين، https://palestine.unfpa.org/en/publications/youth-palestine-2017

إرشادات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2017)، بشأن الحماية الدولية رقم 13: قابلية تطبيق المادة 1د لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين على اللاجئين الفلسطينيين، https://www.refworld.org/pdfid/5a1836804.pdf

- اليونيسف (2010)، وضع الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأردن وسوريا ولبنان - تقييم قائم على اتفاقية حقوق الطفل، https://www.unicef.org/oPt/PALESTINIAN_SITAN-final.pdf
- الأونروا (شباط/فبراير 2017)، بيان الحيادية، https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/statement-neutrality
- الأونروا (أيار/مايو 2019)، الأونروا بالأرقام *2018-2019*، إدارة الاتصالات، مقر الأونروا (القدس)، أيار/مايو 2019، https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_eng_sep_2019_final.pdf
- الأونروا، التقرير السنوي لمدير الأونروا الذي يغطي الفترة ما بين 1 تموز/يوليو 1951 وحتى 30 حزيران/يونيو 1952.
- الأونروا، التقرير السنوي لمدير الأونروا الذي يغطي الفترة ما بين 1 تموز/يوليو 1952 وحتى 30 حزيران/يونيو 1953.
- فاجنر، غليك وآخرون (2018)، التعرض للعنف وعلاقته بالصحة النفسية للشباب الفلسطيني، مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لشرق البحر المتوسط، مؤسسة راند.
- إ. زريق، ج. الحسيني، ر. بوكو، م. برونور، ف. لابايير (2005)، الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين المسجلين مع الأونروا في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية، المعهد الجامعي لدراسات التنمية/جامعة كلية لندن، https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1843276

P.O.Box: 930560
Amman11193 Jordan
Tel: +962 6 46 17 277
Fax: +962 6 46 17 278
www.ardd-jo.org

ar_renaissance
ArabRenaissance

ARDD
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development